



شرح المنظومة المسماة بعقود رسم المفتي لناظرها
العلامة الفقيه والفهامة النبيه خاتمة
الحققين السيد محمد امين
الشهير بابن عابدين
نفعنا الله به
آمين

طبعت في مطبعة المعارف بولاية سورية
سنة ١٠٣٩



شرح المنظومة المسماة بعقود رسم المفتي لاناظمها
العلامة الفقيه والفتاوى النبيه خاتمة
الحققين السيد محمد امين
الشهير بابن عابد بن
نفعنا الله به
آمين

طبعت في مطبعة المعارف بولاية سورية
سنة ١٣٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي من علينا في البداية بالهداية * وانقذنا من الضلالة بمحض
الفيض والعناية * والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي هو الوقاية
من الغواية * وعلى آله واصحابه ذوى الرواية والدراية * صلاة وسلاما
لا غاية لهما ولا نهاية (اما بعد) فيقول افقر الورى * المستمسك من رحمة
مولاه باوثق العرى * محمد امين بن عمر طابدين الماتريدى الحنفى * عامله
مولاه بلطفه الخفى * هذا شرح لطيف وضعت على منظومتي التي نظمتها
في رسم المفتى * اوضح به مقاصدها * واقيد به اوابدها وشواردها * اسأله
سبحانه ان يجعله خالصا لوجهه الكريم * موجبا للفوز العظيم * فاقول
وبه استعين في كل حين

باسم الاله شارع الاحكام * مع حبه ابدأ في نظامي
ثم الصلاة والسلام سرمدنا * على نبي قد انا بالهدى
والآله وصحبه الكرام * على عمر الدهر والاعوام
(و بعد) فالعبد الفقير المذنب * محمد بن عابد بن يطلب
توفيق ربه الكريم الواحد * والفوز بالقبول في المقاصد
وفي نظام جوهر نصيد * وعقد در باهر فريد
سميته عقود رسم المفتى * يحتاجه العامل او من يفتى
وها انا اسرع في المقصود * مستنجا من فيض بحر الجود
اعلم بان الواجب اتباع ما * ترجحه عن اهله قد علما
او كان ظاهر الرواية ولم * يرجحوا خلاف ذلك فاعلم
اي ان الواجب على من اراد ان يعمل لنفسه او يفتى غيره ان يتبع القول
الذي رجحه علماء مذهبه فلا يجوز له العمل او الافتاء بالرجوح الا في بعض
المواضع كما سيأتى في النظم (وقد) نقلوا الاجماع على ذلك في الفتاوى
الكبرى للمحقق ابن حجر المكي قال في زوائد الروضة انه لا يجوز للمفتي والعامل
(ان)

ان يفتى او يعمل بما شاء من القولين او الوجهين من غير نظر وهذا لا خلاف فيه وسبقه الى حكاية الاجماع فيهما ابن الصلاح والبايجي من المالكية في المفتي وكلام القرافي دال على ان المجتهد والمقلد لا يحل لهما الحكم والافتاء بغير الرجوع لانه اتباع للهوى وهو حرام اجماعا وان محله في المجتهد ما لم تعارض الادلة عنده وبجرح عن الترجيح وان لمقلده ح الحكم باحد القولين اجماعا انتهى (وقال) الامام المحقق العلامة قاسم بن قطلوبغا في اول كتابه تصحيح القسودرى انى رأيت من عمل في مذهب أئمتنا رضى الله تعالى عنهم بالتشبهى حتى سمعت من لفظ بعض القضاة هل ثم حجر فقلت نعم اتباع الهوى حرام والمرجوح في مقابلة الرجح بمنزلة العدم والترجيح بغير مرجح في المتقابلات ممنوع وقال في كتاب الاصول للبخارى من لم يطلع على المشهور من الروايتين او القواين فليس له التشبهى والحكم بما شاء منهما من غير نظر في الترجيح (وقال) الامام ابو عمرو في آداب المفتي اعلم ان من يكتفى بان يكون فتواه او عمله موافقا لقول او وجه في المسئلة ويعمل بما شاء من الاقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح فقد جهل وخرق الاجماع (وحكى) البايجي انه وقعت له واقعة فافتوا فيها بما يضره فلما سألهم قالوا ما علمنا انها لك وافتوه بالرواية الاخرى التى توافق قصده قال البايجي وهذا لا خلاف بين المسلمين ممن يعتمد به في الاجماع انه لا يجوز قال في اصول الاقضية ولا فرق بين المفتي والحاكم الا ان المفتي مخبر بالحكم والقاضى ملزم به انتهى ثم نقل بعده واما الحكم والفتيا بما هو مرجوح فخلافا لاجماع وسيأتى ما اذا لم يوجد ترجيح لاحد القولين وقولى عن اهله اى اهل الترجيح اشارة الى انه لا يكتفى بترجيح اى عالم كان (فقد) قال العلامة شمس الدين محمد بن سليمان الشهير بابن كمال باشا في بعض رسائله لا بد للمفتي المقلد ان يعلم حال من يفتى بقوله ولا يعنى بذلك معرفته باسمه ونسبه ونسبته الى بلد من البلاد اذ لا يسمي ذلك ولا يعنى بل معرفته في الرواية ودرجته في السرداية وطبقته من

طبقات الفقهاء يكون على بصيرة وافية في التمييز بين القائلين المتخالفين
وقدرة كافية في الترجيح بين القوائين المتعارضين فنقول ان الفقهاء على
سبع طبقات (الاولى) طبقة المجتهدين في الشرع كالائمة الاربعة ومن
سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الاصول واستنباط احكام الفروع عن
الدلة الاربعة من غير تقليد لاحد لافي الفروع ولا في الاصول (الثانية)
طبقة المجتهدين في المذهب كابن يوسف ومحمد وسائر اصحاب ابي حنيفة
القادرين على استخراج الاحكام عن الدلة المذكورة على حسب
القواعد التي قررها استاذهم فانهم وان خالفوه في بعض احكام الفروع
لكنهم يفتنون في قواعد الاصول (الثالثة) طبقة المجتهدين في المسائل
التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب «*» كالخصاف وابي جعفر
الطحاوي وابي الحسن الكرخي وشمس الائمة الحلواني وشمس
الائمة السرخسي وفخر الاسلام البردوي وفخر الدين قاضي خان
وغيرهم فانهم لا يتقدمون على مخالفة الامام لافي الاصول ولا في الفروع
لكنهم يستنبطون الاحكام من المسائل التي لانص فيها عنه على حسب
اصول قررها ومقتضى قواعد بساطها (الرابعة) طبقة اصحاب الترجيح
من المقلدين كالرازي «*» واضرابه فانهم لا يتقدمون على الاجتهاد اصلا

«*» اقول توفي الخصاف سنة ٢٦١ والطحاوي سنة ٣٢١ والكرخي
سنة ٣٤٠ والحلواني سنة ٤٥٦ والسرخسي في حدود سنة ٥٠٠
والبردوي سنة ٤٨٢ وقاضي خان سنة ٥٩٣ والرازي سنة ٣٧٠
والقدوري سنة ٤٢٨ وصاحب الهداية سنة ٥٩٣ منه

«*» الرازي هو احمد بن علي بن ابي بكر الرازي المعروف بالخصاص
خلافا لمن زعم ان الخصاص غير الرازي كما افاده في الجواهر المضيه وهو
من جماعة الكرخي وتمام ترجمته في طبقات النعماني وذكر ان وفاته
سنة ٣٧٠ عن خمس وستين سنة ومثله في تراجم العلامة قائم منه
(الكرخي)

لكنهم لاحظاتهم بالأصول وضبطهم المأخذ يتقدرون على تفصيل قول
 بجمل ذي وجهين وحكم محتمل لأمريين منقول عن صاحب المذهب أو عن
 أحد من أصحاب المجتهدين برأيهم ونظرهم في الأصول والمقاييس على
 أمثاله ونظائره من الفروع وما وقع في بعض المواضع من الهداية
 من قوله كذا في تخريج الكرخي وتخريج الرازي من هذا القبيل
 (الخامسة) طبقة أصحاب التخريج من المقلدين كابى الحسن القدورى
 وصاحب الهداية وأمثالهما وشأنهم تفصيل بعض الروايات
 تنلى بعض آخر بقولهم هذا أولى وهذا أصح رواية وهذا أوضح وهذا
 أوفق للقياس وهذا أرفق للناس (السادسة) طبقة المقلدين القادرين
 على التمييز بين الأقوى والقوى والضعيف وظاهر الرواية وظاهر المذهب
 والرواية النادرة كأصحاب المتون المعتمدة كأصحاب الكنز وصاحب
 المختار وصاحب الوقاية وصاحب المجمع وشأنهم أن لا ينقلوا في كتبهم
 الأقوال المردودة والروايات الضعيفة (السابعة) طبقة المقلدين الذين
 لا يتقدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين الغث والسمين ولا يسيرون
 الشمال من اليمين بل يجمعون ما يجدون كحاطب ليل قالويل لمن قلدهم
 كل الويل انتهى مع حذف شئ يسير وسيأتى بقية الكلام في ذلك وفي
 آخر الفتاوى الخيرية ولا شك أن معرفة راجع المختلف فيه من مرجوحه
 ومراتبه قوة وضعفاً هو نهاية آمال المشمرين في تحصيل العلم فالمفروض
 على المفتى والقاضى التثبت في الجواب وعدم المجازفة فيهما خوفاً من
 الافتراء على الله تعالى بتحريم حلال وضده ويحرم اتباع الهوى والتشهى
 والميل إلى المال الذى هو الداهية الكبرى والمصيبة العظمى فان ذلك
 أمر عظيم لا يتجاسر عليه الا كل جاهل شقي انتهى (قلت) فحيث
 علمت وجوب اتباع الراجح من الأقوال وحال المرجح له تعلم انه لا ذقة
 بما يفتى به أكثر أهل زماننا بمجرد مراجعة كتاب من الكتب المتأخرة
 خصوصاً غير المحررة كشرح النقاية للقميستانى والدر المختار والاشباه

والنظائر ونحوها فانها لشدة الاختصار والايجاز كادت تلحق بالافاز
مع ما شملت عليه من السقط في النقل في مواضع كثيرة وترجيح ما هو
خلاف الراجح بل ترجيح ما هو مذهب الغير مما لم يقل به احد من اهل
المذهب ورأيت في اوائل شرح الاشباه للعلامة محمد هبة الله قال وعن
الكتب الغريبة ملا مسكين شرح الكنز والقهستاني لعدم الاطلاع على
حال مؤلفيهما اول نقل الاقوال الضعيفة كصاحب الفقه اول اختصار
كالدر المختار للمصنف والنهر والعيني شرح الكنز قال شيخنا صالح
الجيليني انه لا يجوز الافتاء من هذه الكتب الا اذا علم المنقول عنه والاطلاع
على ما أخذها هكذا سمعته منه وهو علامة في الفقه مشهور والمهمة
عليه انتهى (قلت) وقد يتفق نقل قول في نحو عشرين كتاباً من كتب
المتأخرين ويكون القول خطأ اخطأ به اول واضع له فيأتي من بعده
وينقله عنه وهكذا ينقل بعضهم عن بعض كما وقع ذلك في بعض مسائل
ما يصح تعليقه وما لا يصح كما نبه على ذلك العلامة ابن نجيم في البحر
الرائق (ومن) ذلك مسألة الاستئجار على تلاوة القرآن المجردة فقد
وقع اصحاب السراج الوهاج والجوهر شرح القدوري انه قال ان
المفتي به صحة الاستئجار وقد انقلب عليه الامر فان المفتي به صحة الاستئجار
على تعليم القرآن لا على تلاوته ثم ان اكثر المصنفين الذين جاؤا بعده
تابعوه على ذلك ونقلوه وهو خطأ صريح بل كثير منهم قالوا ان
الفتوى على صحة الاستئجار على الطاعات ويطالبون العبارة ويقولون
انه مذهب المتأخرين وبعضهم يفرع على ذلك صحة الاستئجار على
الحج وهذا كله خطأ اصرح من الخطأ الاول فقد اتفقت النقول عن
اثمنا الثلاثة ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ان الاستئجار على الطاعات
باطل لكن جاء من بعدهم من المجتهدين الذين هم اهل التخرج والترجيح
فاغتوا بصحته على تعليم القرآن للضرورة فانه كان للعلماء عطاياء من
بيت المال وانقطعوا فلوا يصح الاستئجار واخذ الاجرة اضاع القرآن
(وفيه)

وفيه ضياع الدين لاحتياج المعلمين الى الاكتساب وافق من بعدهم ايضا
من امثالهم بكتبته على الاذان والامامة لانهم من شعار الدين فصحاء
الاستبحار عليها للضرورة ايضا فمذا ما افق به المتأخرون عن ابي حنيفة
واصحابه لعلمهم بان ابا حنيفة واصحابه لو كانوا في عصرهم لقالوا بذلك
ورجعوا عن قوالهم الاول وقد اطبقت المتون والشروح والفناوى على
نقلهم بطلان الاستبحار على الطائعات الا فيما ذكر وعلاوا ذلك
بالضرورة وهى خوف ضياع الدين وصبر حوا بذلك التعليل فكيف
يصح ان يقال ان مذهب المتأخرين صحة الاستبحار على التلاوة المجردة
مع عدم الضرورة المذكورة فانه لو مضى الدهر ولم يستأجر احد احدا
على ذلك لم يحصل به ضرر بل الضرر صار في الاستبحار عليه حيث صار
القرآن مكسبا وحرفة يتجرب بها وصار القارئ منهم لا يقرأ شيئا اوجه الله
تعالى خالصا بل لا يقرأ الا الاجرة وهو الربا المحض الذى هو ارادة العمل
لغير الله تعالى فمن اين يحصل له الثواب الذى طلب المستأجر ان يهديه
لميته وقد قال الامام قاضى خان ان اخذ الاجر في مقابلة الذكر يمنع
استحقاق الثواب ومثله في فتح القدير في اخذ الوزن الاجر ولو علم انه
لا ثواب له لم يدفع له فلسا واحدا فصاروا يتوصلون الى جمع الحطام
الحرام بوسيلة الذكر والقرآن وصار الناس يعتقدون ذلك من اعظم
القرب وهو من اعظم القبائح المترتبة على القول بصحة الاستبحار مع غير
ذلك مما يترتب عليه من اكل اموال الايتام والجلوس في بيوتهم على
قرشهم واقلاق النائمى بالصراخ ودق الطبول والغناء واجتماع النساء
والمردان وغير ذلك من المنكرات الفظيعة كما اوضحت ذلك كله مع
بسط النقول عن اهل المذهب في رسالتى المسماة شفاء العليل وبل العليل
في بطلان الوصية بالختومات والتهليل وعليها تقاريط فقهاء اهل العصر
من اجلهم خاتمة الفقهاء والعباد الناسكين مفتى مصر القاهرة سيدى
المرحوم السيد احمد الطحطاوى صاحب الحاشية الفائقة على الدر

المختار رحمه الله تعالى (ومن) ذلك مسألة عدم قبول توبة الساب للجناب
 الرفيع صلى الله تعالى عليه وسلم فقد نقل صاحب الفتاوى البرازية انه
 يجب قتله عندنا ولا تقبل توبته وان اسلم وعزا ذلك الى الشفاء للقاضي
 عياض المالكي والصارم المسلول لابن تيمية الحنبلي ثم جاء عامة من بعده
 وتابعه على ذلك وذكره في كتبهم حتى خاتمة المحققين ابن المهام
 وصاحب الدرر والغرر مع ان الذي في الشفاء والصارم المسلول ان ذلك
 مذهب الشافعية والحنابلة واحدى الروايتين عن الامام مالك مع الجزم
 بنقل قبول التوبة عندنا وهو المنقول في كتب المذهب المتقدمة ككتاب
 الخراج لابن يوسف وشرح مختصر الامام الطحاوى والنتف وغيرها
 من كتب المذهب كما اوضحت ذلك غاية الايضاح بما لم اسبق اليه والله
 تعالى الحمد والمنة في كتاب سميت تنبيه الولاة والحكام على احكام شاتم
 خير الانام او احد اصحابه الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (ومن
 ذلك) مسألة ضمان الرهن بدعوى الهلاك فقد ذكر في الدرر وشرح
 المجموع لابن مالك انه يضمن بدعوى الهلاك بلا برهان وتبعهما في متن
 التوير ومقتضاه انه يضمن قيمته بالغة ما بلغت وبه افق العلامة الشيخ
 خير الدين وانه لا يضمن شيئاً اذا برهن مع ان ذلك مذهب الامام مالك
 ومذهبنا ضمانه بالاقول من قيمته ومن الدين بلا فرق بين ثبوت الهلاك
 ببرهان وبدونه كما اوضحه في الشرنبلالية عن الحقائق ونهت عليه في حاشيتي
 رد المختار على الدر المختار مع بيان من افق بما هو المذهب ومن رد خلافه
 (ولهذا) الذي ذكرناه نظائر كثيرة اتفق فيها صاحب البحر والنهر والمنح
 والدر المختار وغيرهم وهى سهو منساوها الخطأ في النقل او سبق النظر نهت
 عليهما في حاشيتي رد المختار لا اترامى فيها مراجعة الكتب المتقدمة التي
 يعزون المسئلة اليها فاذا كر اصل العبارة التي وقع السهو في النقل عنها وضمن
 اليها نصوص الكتب الموافقة لها فلذا كانت تلك الحاشية عديمة النظيف في
 بابها لا يستغنى احد عن مطالعها اسأله سبحانه ان يعينني على اتمامها فاذا
 (نظر)

نظر قليل الاطلاع ورأى المسئلة مسطورة في كتاب او اكثر يظن ان هذا هو المذهب ويفتي به ويقول ان هذه الكتب المتأخرين الذين اطلعوا على كتب من قبلهم وحرروا فيها ما عليه العمل ولم يدركوا ذلك اغلبي وانه يقع منهم خلافة كما سطرناه لك (وقد) كنت مرة افتيت بمسألة في الوقف موافقا لما هو المسطور في عامة الكتب وقد اشتبه فيها الامر على الشيخ علاء الدين الحصكفي عمدة المتأخرين فذكرها في الدر المختار على خلاف الصواب فوقع جوابي الذي افتيت به بيد جماعة من مفتي البلاد كتبوا في ظهري بخلاف ما افتيت به موافقين لما وقع في الدر المختار وزاد بعض هؤلاء الفتن ان هذا الذي في العلائي هو الذي عليه العمل لانه عمدة المتأخرين وانه ان كان عندكم خلافة لانتقله منكم فانظر الى هذا الجاهل العظيم والتهور في الاحكام الشرعية والاقدام على الفتيا بدون علم وبدون مراجعة وايت هذا القائل راجع حاشية العلامة الشيخ ابراهيم الحلي على الدر المختار فانها اقرب مايكون اليه فقد نبه فيها على ان ما وقع للعلائي خطأ في التعبير (وقد) رأيت في فتاوى العلامة ابن حجر سئل في شخص يقرأ ويطالع في الكتب الفقهية بنفسه ولم يكن له شيخ ويفتي ويعتمد على مطالعته في الكتب فهل يجوز له ذلك ام لا فاجاب بقوله لا يجوز له الافتاء بوجه من الوجوه لانه عالم جاهل لا يدري ما يقول بل الذي يأخذ العلم عن المشايخ المعبرين لا يجوز له ان يفتي من كتاب ولا من كتابين بل قال النووي رحمه الله تعالى ولا من عشرة فان العشرة والعشرين قد يعتمدون كلهم على مقالة ضعيفة في المذهب فلا يجوز تقليدهم فيها بخلاف الماهر الذي اخذ العلم عن اهله وصارت له فيه ملكة نفسانية فانه يميز الصحيح من غيره ويعلم المسائل وما يتعلق بها على الوجه المعتمد به فهذا هو الذي يفتي الناس ويصلح ان يكون واسطة بينهم وبين الله تعالى واما غيره فيلزم اذا تسور هذا المنصب الشريف التعزير البليغ والرجز الشديد الزاجر ذلك

لامثاله عن هذا الأمر القبيح الذي يؤدي الى مفاسد لا تحصى والله تعالى اعلم
 انتهى (وقولى) او كان ظاهر الرواية الخ معناه ان ما كان من المسائل
 فى الكتب التى رويت عن محمد بن الحسن رواية ظاهرة يفتى به وان لم
 يصير حوا بتصحيحه نعم لو صححوها رواية اخرى من غير كتب ظاهر
 الرواية يذبح ما صححوه قال العلامة الطرسوسى فى انفع الوسائل فى مسألة
 الكفالة الى شهر ان القاضى المقلد لا يجوز له ان يحكم الا بما هو ظاهر
 الرواية لا بالرواية الشاذة الا ان ينصوا على ان الفتوى عليها انتهى
 وكتب ظاهر الروايات ات * ستاو بالاصول ايضا سميت
 صنفها محمد الشيبانى * حرر فيها المذهب النعمانى
 الجامع الصغير والكبير * والسير الكبير والصغير
 ثم الزيادات مع المبسوط * تواتر بالسند المضبوط
 كذا له مسائل النوادر * اسنادها فى الكتب غير ظاهر
 وبعدها مسائل النوازل * خرجها الاشباخ بالدلائل
 (اعلم) ان مسائل اصحابنا الحنفية على ثلاث طبقات (الاولى) مسائل الاصول
 وتسمى ظاهر الرواية ايضا وهى مسائل رويت عن اصحاب المذهب وهم
 ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ويقال لهم العلماء الثلاثة
 وقد يلحق بهم زفر والحسن وغيرهما ممن اخذ الفقه عن ابي حنيفة
 لكن الغالب الشائع فى ظاهر الرواية ان يكون قول الثلاثة او قول
 بعضهم ثم هذه المسائل التى تسمى بظاهر الرواية والاصول هى ما وجد
 فى كتب محمد التى هى المبسوط والزيادات والجامع الصغير والسير
 الصغير والجامع الكبير والسير الكبير وانما سميت بظاهر الرواية لانها رويت
 عن محمد برواية الثقات فهى ثابتة عنه اما متواترة او مشهورة عنه
 (الثانية) مسائل النوادر وهى مسائل مروية عن اصحاب المذهب
 المذكورين لكن لافى الكتب المذكورة بل اما فى كتب اخر لمحمد غيرها
 كالكيسانيات والهارونيات والجرجانيات والرقيات وانما قيل لهما غير
 (ظاهر)

ظاهر الرواية لانها لم ترو عن محمد بروايات ظاهرة ثابتة صحيحة كالكتب
الاولى واما في كتب غير محمد ككتاب المجرى الحسن بن زياد وغيرهما
ومنها كتب الامالى لابي يوسف و الامالى جمع املاء وهو ان يقرأ
العالم وحوله تلامذته بالحار والقراطيس فينكلم العالم بما فقهه الله تعالى
عليه من ظهر قلبه في العلم وتكتبه التلامذة ثم يجمعون ما يكتبونه فيصير
كتابا فيسمونه الاملاء والامالى وكان ذلك عادة السلف من الفقهاء
والمحدثين واهل العربية وغيرها في علومهم فاندروا اذهاب العلم والعلماء
والى الله المصير وعلماء الشافعية يسمون مثله تعليقة * واما بروايات مفردة مثل
رواية ابن سماعة ومعلى بن منصور وغيرهما في مسائل معينة (الثالثة)
الفتاوى والواقعات وهى مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون لما سئلوا
عن ذلك ولم يجدوا فيها رواية عن اهل المذهب المتقدمين وهم اصحاب
ابى يوسف ومحمد واصحاب اصحابهما وهلم جرا وهم كثيرون موضع
معرفة كتب الطبقات لاصحابنا وكتب التواريخ * فن اصحاب ابى يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى مثل عصام بن يوسف وابن رستم ومحمد بن
سماعة وابى سليمان الجوزجاني وابى حفص البخاري ومن بعدهم مثل
محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل ونصير بن يحيى وابى النصر القاسم بن
سلام وقد يتفق لهم ان يخافوا اصحاب المذهب للدلائل واسباب
ظهرت لهم واول كتاب جمع في فتواهم فيما بلغنا كتاب النوازل للفقيد
ابى الليث السمرقندى ثم جمع المشايخ بعده كتب اخر مجموع النوازل
والواقعات للناطق والواقعات للصدر الشهيد ثم ذكر المتأخرون هذه
المسائل مختلطة غير متميزة كما في فتاوى قاضى خان والخلاصة وغيرها
وميز بعضهم كما في كتاب المحيط لرضى الدين السمرخسى فانه ذكر اولا
مسائل الاصول ثم النوادر ثم الفتاوى ونعم ما فعل (واعلم) ان نسخ البسوط
المروى عن محمد متعددة واطهرها بسوط ابى سليمان الجوزجاني وشرح
البسوط جماعة من المتأخرين مثل شيخ الاسلام بكر المعروف بخواهر

زاده ويسمى المبسوط الكبير وشمس الأئمة الحلواني وغيرهما ومبسوطاتهم
شروح في الحقة ذكروها مختلطة بمبسوط محمد كما فعل شراح الجامع
الصغير مثل فخر الاسلام وقاضى خان وغيرهم فيقال ذكره قاضى
خان في الجامع الصغير والمراد شرحه وكذا في غيره انتهى لمخضامن
شرح البيرى على الاشباه وشرح الشيخ اسماعيل النابلسى على شرح الدرر
(هذا) وقد فرق العلامة ابن كمال باشا بين رواية الاصول وظاهر الرواية
حيث قال في شرحه على الهداية في مسألة حج المرأة ما حاصله انه ذكر
في مبسوط السرخسى ان ظاهر الرواية انه يشترط ان تلك قدر نفقة
محرمها وانه ذكر في المحيط والذخيرة انه روى الحسن عن ابي حنيفة انها
اذا قدرت على نفقة نفسها ونفقة محرمها لزمتها الحج واضطربت الروايات
عن محمد اه ثم قال ومن هنا ظهر ان مراد الامام السرخسى من ظاهر
الرواية رواية الحسن عن ابي حنيفة واتضح الفرق بين ظاهر الرواية
ورواية الاصول اذ المراد من الاصول المبسوط والجامع الصغير والجامع
الكبير والزيادات والسبر الكبير وليس فيها رواية الحسن بل كلها رواية
محمد وعلم ان رواية النوادر قد تكون ظاهر الرواية والمراد من رواية
النوادر رواية غير الاصول المذكورة فاحفظ هذا فان شراح هذا الكتاب
قد غفلوا عنه وقد صرح بعضهم بعدم الفرق بين ظاهر الرواية ورواية
الاصول وزعم ان رواية النوادر لا تكون ظاهر الرواية اه (اقول)
لا يخفى عليك ان قول المحيط والذخيرة ان هذه رواية الحسن عن ابي
حنيفة لا يلزم منه ان تكون مخالفة لرواية الاصول فقد يكون رواها
الحسن في كتب النوادر ورواها محمد في كتب الاصول وانما ذكر
رواية الحسن لعدم الاضطراب عنه بدليل قوله واضطربت الروايات عن
محمد وحينئذ فقول السرخسى انها ظاهر الرواية معناه ان محمدا ذكرها
في كتب الاصول فهى احدى الروايات عنه وحينئذ فلم يلزم منه ان
رواية النوادر قد تكون ظاهر الرواية نعم تكون ظاهر الرواية اذا
(ذكرت)

ذكرت في كتب الاصول ايضا كم هذه المسئلة فان ذكرها في كتب النوادر لا يلزم منه ان لا يكون لها ذكر في كتب الاصول وانما يصح ما قاله ان لو ثبت ان هذه المسئلة لا ذكر لها في كتب ظاهر الرواية وعبرة المحيط والذخيرة لا تدل على ذلك وحينئذ فلا وجه لجزمه بالغفلة على شراح الهداية الموافق كلامهم لما قدمناه والله تعالى اعلم (تمه) السير جمع سيرة وهي الطريقة في الامور وفي الشرع تخصص بسير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في معازيه كذا في الهداية قال في المغرب وقالوا السير الكبير فوصفوها بصفة المذكر لقيامها مقام المضاف الذي هو كتاب كقولهم صلاة الظهر وسير الكبير خطأ بجامع الصغير وجامع الكبير انتهى وحينئذ فالسير الكبير بكسر السين وفتح الياء على لفظ الجمع لا بفتح السين وسكون الياء على لفظ المفرد كما ينطق به بعض من لا معرفة له

واشتهر المبسوط بالاصل وذا * سبقه الستة تصنيفا كذا

الجامع الصغير بعده فا * فيه على الاصل لذا تقدما

واخر الستة تصنيفا ورد * السير الكبير فهو المعتمد

قدمنا ان كتب ظاهر الرواية تسمى بالاصول ومنه قول الهداية في باب التيمم وعن ابي حنيفة وابي يوسف في غير رواية الاصول الخ قال الشراح هناك رواية الاصول رواية الجامعين والزيادات والمبسوط ورواية غير الاصول رواية النوادر والاعالي والرقبات والكيسانيات والهارونيات انتهى وكثيرا ما يقولون ذكره محمد في الاصل ويفسره الشراح بالمبسوط فاعلم ان الاصل مفردا هو المبسوط اشتهر به من بين باقي كتب الاصول (وقال) في البحر في باب صلاة العيد عن غابة البيان سمي الاصل اصلا لانه صنف اولاً ثم الجامع الصغير ثم الكبير ثم الزيادات انتهى وقال ان الجامع الصغير صنفه محمد بعد الاصل فا فيه هو المصنوع عليه انتهى * وسبب تأييده انه طلب منه ابو يوسف ان يجمع له كتابا يرويه عنه عن ابي حنيفة فجمع له ثم عرض له عليه فاعجبه وهو كتاب

مبارك يشتمل على ألف وخمسمائة واثنين وثلاثين مسألة كما قال البرزوي
 وذكر بعضهم ان ابا يوسف مع جلالة قدره لا يفارقه في سفر ولا حضر
 وكان على الرازي يقول من فهم هذا الكتاب فهو افهم اصحابنا وكانوا
 لا يقلدون احدا القضاة حتى يتخونوا به اهـ (وفي) غاية البيان
 عن فخر الاسلام ان الجامع الصغير لما عرض على ابي يوسف استحسنته
 وقال حفظ ابو عبد الله فقال محمد انا حفظتها ولكنه نسي وهي
 ست مسائل ذكرها في البحر في باب الوتر والنوافل (وقال) في
 البحر في بحث التشهد كل تاليف لمحمد بن الحسن موصوف
 بالصغير فهو باتفاق الشيخين ابي يوسف ومحمد بخلاف الكبير فانه لم
 يعرض على ابي يوسف انتهى (وقال) المحقق بن امير حاج الحلبي في
 شرحه على النية في بحث التسميع ان محمدا قرأ اكثر الكتب على ابي
 يوسف الا ما كان فيه اسم الكبير فانه من تصنيف محمد كالمضاربة
 الكبير والمزارعة الكبير والمأذون الكبير والجامع الكبير والسير الكبير
 انتهى (وذكر) المحقق ابن الهام كما في فتاوى تلميذه العلامة قاسم ان
 ما لم يحك محمد فيه خلافا فهو قوائمه جميعا (وذكر) الامام شمس الأئمة
 السرخسي في اول شرحه على السير الكبير ان السير الكبير هو اخر
 تصنيف صنّفه محمد في الفقه ثم قال وكان سبب تاليفه ان السير الصغير
 وقع بيد عبد الرحمن بن عمرو الاوزاعي عالم اهل الشام فقال لمن هذا
 الكتاب فقيل لمحمد العراقي فقال ما لاهل العراق والتصنيف في هذا
 الباب فانه لا علم لهم بالسير ومغازي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 واصحابه كانت من جانب الشام والحجاز دون العراق فانها محدثة فكلما
 فبلغ ذلك محمدا فغاظه ذلك وفرغ نفسه حتى صنّف هذا الكتاب فذكر
 انه لما نظر فيه الاوزاعي قال لولا ما ضمنه من الاحاديث لقلت انه يضع
 العلم وان الله تعالى عين جمة اصابة الجواب في رأيه صدق الله العظيم
 وفوق كل ذي علم عليم ثم امر محمد ان يكتب هذا في ستين دفترًا وان
 (يحمل)

يحمل على عجلة الى باب الخليفة فاعجبه ذلك وعدة من مفاخر زمانه
(وفي) شرح الاشباه للبري قال علماؤنا اذا كانت الواقعة مختلفا فيها
فالافضل والمختار للمجتهد ان ينظر بالدلائل وينظر الى الراجح عنده
والمقلد يأخذ بالتصنيف الاخير وهو السبر الا ان يختار المشايخ المتأخرون
خلافه فيجب العمل به ولو كان قول زفر

ويجمع الست كتاب الكافي * المحاكم الشهيد فهو الكافي
اقوى شروحه الذي كالشمس «*» مبسوط شمس الامة السرخسي
معتمد النقول ليس بعمل * بخلافه وليس عنه به دليل
قال في فتح القدير وغيره ان كتاب الكافي هو جمع كلام محمد في كتبه
الست التي هي كتب ظاهر الرواية انتهى (وفي) شرح الاشباه للعلامة
ابراهيم البري اعلم ان من كتب مسائل الاصول كتاب الكافي المحاكم
الشهيد وهو كتاب معتمد في نقل المذهب شرحه جماعة من المشايخ
منهم شمس الامة السرخسي وهو المشهور بمبسوط السرخسي انتهى (قال)
الشيخ اسماعيل النابلسي قال العلامة الطرسوسي مبسوط السرخسي
لا يعمل بما يخالفه ولا يركن الا اليه ولا يفتي ولا يعول الا عليه انتهى
(وذكر) التميمي في طبقاته اشعارا كثيرة في مدحه منها

«*» قوله مبسوط شمس الامة السرخسي فيه تغيير اقتضاه الوزن فانه
ملقب بشمس الامة جمع امام (فائدة) لقب بشمس الامة جماعة من
ائمنا منهم شمس الامة الحلواني ومنهم تلميذه شمس الامة السرخسي ومنهم
شمس الامة محمد عبد الستار الكردي ومنهم شمس الامة بكر بن محمد
الزنجري ومنهم ابنه شمس الامة عماد الدين عمر بن بكر بن محمد
الزنجري ومنهم شمس الامة البيهقي ومنهم شمس الامة الاوزجندري واسمه
محمود وكثيرا ما يلقب بشمس الاسلام كذا في حاشية نوح افندي على الدرر
والغرر في فصل المهر منه

ما انشده لبعضهم

عليك ببسوط السيرخسي انه * هو البحر والدر الفريد مسأله
ولا تعتمد الا عليه فانه * يجاب باعطاء الرغائب مسأله
(قال) العلامة الشيخ هبة الله البعلبي في شرحه على الاشباه المبسوط
للإمام الكبير محمد بن محمد بن أبي سهل السيرخسي أحد الأئمة الكبار
المتكلم الفقيه الأصولي لزم شمس الأئمة عبد العزيز الحلواني وتخرج به
حتى صار انظر اهل زمانه واخذ بالتصنيف واملى المبسوط نحو خمسة عشر
مجلدا وهو في السجدة باوزجند بكلمة كان فيها من الناصحين توفي سنة
اربعمائة وتسعين * وللحقبة مبسوطات كثيرة منها لابي يوسف ومحمد ويسمى
مبسوطه بالاصل ومبسوط الجرجاني ولخواهر زاده وشمس الأئمة
الحلواني ولابي السير البردوي ولاخيه علي البردوي وللسيد ناصر
الدين السمرقندي ولابي الليث نصر بن محمد * وحيث اطلق المبسوط
فالمراد به مبسوط السيرخسي هذا وهو شرح الكافي والكافي هذا هو
كافي الحاكم الشهيد العالم الكبير محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله ولي
قضاء بخارى ثم ولاء الامير المجيد صاحب خراسان وزارته سمع الحديث
من كثيرين وجمع كتب محمد بن الحسن في مختصره هذا ذكره الذهبي
واثنى عليه * وقال الحاكم في تاريخ نيسابور ما رأيت في جملة من كتبت
عنهم من اصحاب ابي حنيفة احفظ الحديث واهدى برسومه وافهم له منه
قتل ساجدا في ربيع الآخر سنة اربع وثلاثين وثلثمائة (قلت) وللحاكم
الشهيد المختصر والمنتقى والاشارات وغيرها وقول السيرخسي فرأيت
الصواب في تاليف شرح المختصر لا يدل على ان مبسوط السيرخسي شرح
المختصر لا شرح الكافي كما توهمه الخبير الرملي في حاشية الاشباه فان الكافي
مختصر ايضا لانه اختصر فيه كتب ظاهر الرواية كما علمت وقد اكثر
النقل في غاية البيان عن الكافي بقوله قال الحاكم الشهيد في مختصره
السمي بالكافي والله تعالى اعلم

واعلم بان عن ابي حنيفة * جاءت روايات غدت منه
اختار منها بعضها والباقي * يختار منه سائر الرفاق
فلم يكن لغیره جواب * كما عليه اقسام الاصحاب
اعلم بان المنقول عن عامة العلماء في كتب الاصول انه لا يصح في مسألة
المجتهد قولان للتناقض فان عرف المتأخر منهما تعين كون ذلك رجوعاً
والا وجب ترجيح المجتهد بعده بشهادة قلبه كما في بعض كتب الحنفية
المشهوره وفي بعضها انه ان لم يعرف تاريخ فان نقل في احد القولين
عنه ما يقويه فهو الصحيح عنده والا فان وجد متبع بلغ الاجتهاد في المذهب
رجع بما س من المرجحات ان وجد والا يعمل بايهما شاء بشهادة قلبه وان
كان عامياً اتبع فتوى المفتي فيه الاتي الاعلم وان كان متفقاً تبع المتأخرين
وعمل بما هو اصبوب واحوط عنده كذا في التحرير للشيخ ابن السهام
(واعلم) ان اختلاف الروایتين ليس من باب اختلاف القواين لان
القولین نص المجتهد عليهما بخلاف الروایتين فالاختلاف في القواين من
جهة المنقول عنه لا المناقل والاختلاف في الروایتين بالعكس كما ذكره
المحقق ابن امير حاج في شرح التحرير (لیکن) ذکر بعده عن الامام
ابی بکر البلیغی فی الدرر ان الاختلاف فی الروایة عن ابي حنيفة من وجوه
(منها) الغلط فی السماع کان یجیب بحرف النبی اذا سئل عن حادثة
و يقول لا يجوز فيشبهه على الراوى فينقل ما سمع (ومنها) ان يكون
له قول قد رجع عنه ويعلم بعض من يختلف اليه رجوعه فيروى الثاني
والآخر لم يعلم فيروى الاول (ومنها) ان يكون قال احدهما على وجه
القياس والآخر على وجه الاستحسان فيسمع كل واحد احدهما فينقل
كما سمع (ومنها) ان يكون الجواب في المسألة من وجهين من جهة الحكم
ومن جهة الاحتياط فينقل كل كما سمع انتهى (قلت) فعلى ما عدا الوجه
الاول يكون الاختلاف في الروایتين من جهة المنقول عنه ايضاً لا ابتداء
الاختلاف فيهما على اختلاف القولين المرويين فيكونان من باب واحد

ويؤيده ان ناقل الروايتين قد يكون واحدا فان احدى الروايتين قد تكون في كتاب من كتب الاصول والاخرى في كتب النوادر بل قد يكون كل منهما في كتب الاصول والكل من جمع واحد وهو الامام محمد رحمه الله تعالى وهذا ينافي الوجه الاول ويبعد الوجه الثاني فلا يظهر الاقتصار على الوجهين الاخيرين لكن لافي كل فرع اختلفت فيه الرواية بل بعض ذلك قد يكون لاحدهما والبعض الاخر للآخر لكن هذا انما يتأتى فيما يصلح ان يكون فيه قياس واستحسان او احتياط وغيره نعم يتأتى الوجهان الاولان فيما اذا اختلف الراوى (وقد) يقال ان من وجوه الاختلاف ايضا تردد المجتهد في الحكم لتعارض الأدلة عنده بالمرجح او لاختلاف رأيه في مدلول الدليل الواحد فان الدليل قد يكون محتملا لوجهين او اكثر فينبى على كل واحد جوابا ثم قد يترجح عنده احدهما فينسب اليه وان هذا تراهم يقولون قال ابو حنيفة كذا وفي رواية عنه كذا وقد لا يترجح عنده احدهما فيستوى رأيه فيهما ولذا تراهم يحكون عنه في المسئلة القوالين على وجه يشهد تساويهما عنده فيقولون وفي المسئلة عنه روايتان او قولان وقد قدمنا عن الامام الفراقى انه لا يحل الحكم والافتنا بغير الرجوع للمجتهد او مقلد الا اذا تعارضت الأدلة عند المجتهد وعجز عن الترجيح اى فان له الحكم بايهما شاء لتساويهما عنده وعلى هذا فيصح نسبة كل من القوالين اليه لانما يقوله بعض الاصوليين من انه لا ينسب اليه شئ منهما وما يقوله بعضهم من اعتقاد نسبة احدهما اليه لان رجوعه عن الآخر غير معين اذ الفرض تساويهما في رأيه وعدم ترجيح احدهما على الآخر نعم اذا ترجح عنده احدهما مع عدم اعراضه عن الآخر ورجوعه عنه ينسب اليه الرجوع عنه ويذكر الثاني رواية عنه اما لو اعرض عن الآخر بالكلية لم يبق قول له بل يكون قوله هو اراجح فقط لكن لا يرتفع الخلاف في المسئلة بعد الرجوع كما قاله بعض (الشافعية)

الشافعية وايدته بعضهم بان اهل عصر اذا اجتمعوا على قول بعد
اختلافهم فقد حكى الاصوليون قولين في ارتفاع الخلاف السابق فإما
يقع فيه اجماع اولي (لكن) ماذكر في كتب الاصول عندنا من انه لا يمكن ان
يكون للمجتهد قولان كما مر بنا في ذلك لانه مبني فيما يظهر على ما ذكرنا
في تعارض الادلة انه اذا وقع التعارض بين آيتين بصار الى الحديث
فان تعارض فالى اقوال الصحابة فان تعارضت فالى القياس فان تعارض
قياسان ولا ترجح فانه يتحرى فيها ويعمل بشهادة قلبه فاذا عمل
باحدهما ليس له العمل بالآخر الا بدليل فوق التحري قالوا وقال الشافعي
يعمل بايهما شاء من غير تحرر وهذا صار له في المسئلة قولان واكثر واما الروايتان
عن اصحابنا في مسئلة واحدة فانما كانتا في وقتين فاحدهما صحيحة دون
الآخرى لكن لم تعرف المتأخرة منهما انتهى وعلى هذا ما يقال فيه عن
الامام روايتان فله عدم معرفة الاخير وما يقال فيه وفي رواية عنه كذا
اما لعلمهم بانها قوله الاول او ليكون هذه الرواية رويت عنه في غير كتب
الاصول وهذا اقرب لكن لا يخفى ان ما ذكره في بحث تعارض الادلة
مشكل لانه يلزم منه ان يكون ما فيه روايتان عن الامام لا يجوز فيه
العمل بواحدة منهما لعدم العلم بالصحيحة من الباطلة منهما وانه لا ينسب اليه
شيء منهما كما مر عن بعض الاصوليين مع ان ذلك واقع في مسائل
لا تحصى ونراهم يرجحون احدى الروايتين على الاخرى وينسبونها اليه
فالذي يظهر مما مر من الامام البليغي من بيان تعدد الواجهة في اختلاف
الرواية عن الامام مع زيادة ما ذكرناه من تردده في الحكمين واحتمال كل
منهما في رأيه مع عدم مرجح عنده لاحدهما من دليل او تحرر او غيره
فتأمل (ثم) لا يخفى ان هذا الوجه الذي قلناه اكثر اطرادا من الواجهة
الاربعة المارة في اختلاف الروايتين لشموله ما فيه استحسان او احتياط

وغیره (اذا تقرر ذلك فاعلم) ان الامام ابا حنیفة رحمه الله تعالى من
شدة احتياطه وورعه وعلمه بان الاختلاف من آثار الرحمة قال لاصحابه
ان توجه اليكم دليل فقولوا به فكان كل يأخذ برواية عنه ويرجعها
كما حكاه في الدر المختار (وفي) الاولوالجيه من كتاب الجنایات قال ابو
یوسف ما قلت قولا خالفت فيه ابا حنیفة الا قولا قد كان قاله وروی
عن زفرانه قال ما خالفت ابا حنیفة فی شیء الا قد قاله ثم رجع عنه فهذا
اشارة الى انهم ماسلكوا طريق الخلاف بل قالوا ما قالوا عن اجتهاد وراى
اتباعا لما قاله استأذهم ابو حنیفة انتهى (وفي) اخر الحاوی القدسی
واذا اخذ بقول واحد منهم يعلم قطعا انه يكون به اخذا بقول ابي حنیفة
فانه روى عن جميع اصحابه من الکبار کابی یوسف ومحمد وزفر والحسن
انهم قالوا ما قلنا فی مسألة قولا الا وهو روايتنا عن ابي حنیفة واقسموا
عليه ايمانا غلاظا فلم يتحقق اذن فی الفقه جواب ولا مذهب الا له کیف
ما كان وما نسب الى غيره الا بطريق المجاز للموافقة انتهى (فان قلت)
اذا رجع المجتهد عن قول لم يبق قولا له لانه صار كالحكم المنسوخ كما
سیأتی وح ما قاله اصحابه مخالفين له فيه ایس مذهب بل صارت اقوالهم
مذاهب لهم فكيف تنسب اليه والحنفي انما قلده ابا حنیفة ولذا نسب اليه
دون غيره (قلت) قد كنت استشكلت ذلك واجبت عنه فی حاشیة یقی
رد المختار علی الدر المختار بان الامام لما امر اصحابه بان يأخذوا من اقواله
بما يتجه لهم منها الدلیل علیه صصار ما قالوه قولا له لابتنائه علی قواعده
التي استعملها لهم فلم یکن مرجوعا عنه من كل وجه ونظیر هذا ما نقله
العلامة البیری فی اول شرحه علی الاشباه عن شرح الهدایة لابن
الشحنة الکبیر والد شارح الوهبانية وشيخ ابن الهمام ونصه اذا صح
الحديث وكان علی خلاف المذهب عمل بالحديث ویكون ذلك مذهبیه
ولا یخرج مقلده عن كونه حنفيا بالعمل به فقد صح عن ابي حنیفة انه
قال اذا صح الحديث فهو مذهبی وقد حکى ذلك الامام ابن عبد البر عن
(ابی)

ابن حنيفة وغيره من الأئمة انتهى ونقله أيضا الامام الشعمري عن
 الأئمة الاربعة (قلت) ولا يخفى ان ذلك ان كان اهلا للنظر في
 النصوص ومعرفة محكمها من منسوخها فاذا نظر اهل المذهب في
 الدليل وعملوا به صح نسبه الى المذهب لكونه صادرا باذن صاحب
 المذهب اذ لا شك انه او علم بضعف دايله رجع عنه واتبع الدليل
 الاقوى واذا رد المحقق ابن الهمام على المشايخ حيث افتوا بقول
 الامامين بانه لا يعدل عن قول الامام الا لضعف دايله (وافول)
 ايضا ينبغي تقييد ذلك بما اذا وافق قولنا في المذهب اذ لم يأذنوا في
 الاجتهاد فيما خرج عن المذهب بالكلية مما اتفق عليه ائمتنا لان
 اجتهادهم اقوى من اجتهاده فالظاهر انهم راوا دايلا ارجح مما راه حتى لم
 يعملوا به وان هذا قال العلامة قاسم في حق شيخه خاتمة المحققين الكمال
 ابن الهمام لا يعمل بابحاث شيخنا التي تخالف المذهب وقال في تصحيحه على
 القدوري قال الامام العلامة الحسن بن منصور بن محمود الازجندی
 المعروف بقاضي خان في كتاب الفتاوى رسم المفتي في زماننا من اصحابنا
 اذا استفتى عن مسألة ان كانت مروية عن اصحابنا في الروايات الظاهرة
 بلا خلاف بينهم فانه يميل اليهم ويفتي بقواهم ولا يخالفهم برأيه وان كان
 مجتهدا متقنا لان الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا ولا يمدوهم واجتهاده
 لا يبلغ اجتهادهم ولا ينظر الى قول من خالفهم ولا تقبل حجته ايضا لانهم
 عرفوا الادلة وميزوا بين ما صح وثبت وبين ضده الخ ثم نقل نحوه عن
 شرح برهان الأئمة على ادب القضا الخصاص (قلت) لكن ربما عدلوا
 عما اتفق عليه ائمتنا لضرورة ونحوها كما مر في مسألة الاستيجار على
 تعليم القرآن ونحوه من الطاعات التي في ترك الاستيجار عليها ضياع الدين
 كما قررناه سابقا فمحجوز الافتاء بخلاف قولهم كما ذكره قريبا عن الحاوي
 القدسي وسيأتي بسطه ايضا آخر الشرح عند الكلام على العرف
 (والحاصل) ان ما خالف فيه الاصحاب امامهم الاعظم لا يخرج عن

مذهبه اذا رجعه المشايخ المعتبرون وكذا ما بناء المشايخ على العرف
الحادث لتغير الزمان والاضطرورة ونحو ذلك لا يخرج عن مذهبه ايضا
لان ما رجعه لترجع دليله عندهم ما دون به من جهة الامام وكذا ما بنوه
على تغير الزمان والاضطرورة باعتبار انه لو كان حيا لقال بما قالوه لان
ما قالوه انما هو مبنى على قواعده ايضا فهو مقتضى مذهبه لكن ينبغي
ان لا يقال قال ابو حنيفة كذا الا فيما روى عنه صريحا وانما يقال فيه
مقتضى مذهب ابي حنيفة كذا كما قلنا ومثله تخريجات المشايخ ببعض
الاحكام من قواعده او بالقياس على قوله ومنه قولهم وعلى قياس قوله
بكذا يكون كذا فهذا كله لا يقال فيه قال ابو حنيفة نعم يصح ان يسمى
مذهبه بمعنى انه قول اهل مذهبه او مقتضى مذهبه وعن هذا لما قال صاحب
الدرر والغرر في كتاب القضا اذا قضى القاضى في مجتهد فيه بخلاف
مذهبه لا ينفذ قال اى اصل المذهب كالحنفى اذا حكم على مذهب
الشافعى او نحوه او بالعكس واما اذا حكم الحنفى بمذهب ابي يوسف
او محمد او نحوه من اصحاب الامام فليس حكما بخلاف رأيه انتهى
والظاهر ان نسبة المسائل المخرجة الى مذهبه اقرب من نسبة المسائل
التي قال بها ابو يوسف او محمد اليه لان المخرجة مبنية على قواعده واصوله
واما المسائل التي قال بها ابو يوسف او محمد ونحوه من اصحاب الامام فكثير
منها مبنى على قواعد اهل المذهب خالفوا فيها قواعد الامام لانهم لم يلتزموا
قواعده كلها كما يعرفه من له معرفة بكتب الاصول نعم قد يقال اذا
كانت اقوالهم روايات عنه على ما مر تكون تلك القواعد له ايضا لا بناء
تلك الاقوال عليها وعلى هذا ايضا تكون نسبة التخريجات الى مذهبه
اقرب لا بناءها على قواعده التي رجحها وبنى اقواله عليها فاذا قضى
القاضى بما صح منها نفذ قضاءه كما ينفذ بما صح من اقوال الاصحاب
فهذا ما ظهر لى تقريره فى هذا الباب من فتح الملك الوهاب والله تعالى اعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب

وحيث لم يوجد له اختيار * فقول يعقوب هو المختار
ثم محمد فقله الحسن * ثم زفر وابن زياد الحسن
وقيل بالتحخير في فتواه * ان خالف الامام صاحباه
وقيل من دليه اقوى رجع * وذالفت ذي اجتهاد الاصح

قد علمت ماقررناه آنفا ان مااتفق عليه ائمتنا لايجوز المجتهد في مذهبه
ان يعدل عنه برأيه لان رأيهم اصح واشهر هنا الى انهم اذا اختلفوا
يقدم ما اختاره ابو حنيفة سواء وافقه احد اصحابه او لا فان لم يوجد
له اختيار قدم ما اختاره يعقوب وهو اسم ابى يوسف اكبر اصحاب الامام
وعادة الامام محمد انه يذكر ابا يوسف بكنيته الا اذا ذكر معه ابا حنيفة
فانه يذكر باسمه العلم فيقول يعقوب عن ابى حنيفة وكان ذلك بوصية
من ابى يوسف تأديبا مع شيخه ابى حنيفة رحمهم الله تعالى جميعا ورحمنا
بهم وادام بهم النفع الى يوم القيمة وحيث لم يوجد لابي يوسف اختيار
قدم قول محمد بن الحسن اجل اصحاب ابى حنيفة بعد ابى يوسف ثم بعده
يقدم قول زفر والحسن بن زياد فقولهما في رتبة واحدة لكن عبارة
النهر ثم بقول الحسن وقيل اذا خالفه اصحابه وانفرد بقول يتخير المفتي
وقيل لا يتخير الا المفتي المجتهد فيختار ماكان دليه اقوى (قال) في
الفتاوى السراجية ثم الفتوى على الاطلاق على قول ابى حنيفة ثم قول
ابى يوسف ثم قول محمد ثم قول زفر والحسن بن زياد وقيل اذا كان
ابو حنيفة في جانب وصاحباه في جانب فالفتي بالخيار والاول اصح اذا
لم يكن المفتي مجتهدا انتهى ومثله في متن التنوير اول كتاب القضا (وقال)
في اخر كتاب الحاوى القدسي ومتى لم يوجد في المسئلة من ابى حنيفة
رواية يؤخذ بظاهر قول ابى يوسف ثم بظاهر قول محمد ثم بظاهر قول
زفر والحسن وغيرهم الاكبر فالاكبر الى آخر من كان من كبار الاصحاب
وقال قبله ومتى كان قول ابى يوسف ومحمد موافق قوله لا يتهدى
عنه الا فيما مست اليه الضرورة وعلم انه لو كان ابو حنيفة راى

مارا ولافتى به وكذا اذا كان احدهما معه فان خالفاه في الظاهر
قال بعض المشايخ ياخذ بظاهر قوله وقال بعضهم المفتى مخير بينهما ان
شاء افتى بظاهر قوله وان شاء افتى بظاهر بقوليهما والاصح ان العبرة لقوة
الدليل انتهى (والحاصل) انه اذا اتفق ابو حنيفة وصاحبا على
جواب لم يحز العدول عنه الا لضرورة وكذا اذا وافقه احدهما واما
اذا انفرد عنهما بجواب وخالفاه فيه فان انفرد كل منهما بجواب ايضا
بان لم يتفقا على شئ واحد فالظاهر ترجيح قوله ايضا واما اذا خالفاه
واتفقا على جواب واحد حتى صار هو في جانب وهما في جانب فقل
يرجح قوله ايضا وهذا قول الامام حميد الله بن المبارك وقيل يخيّر المفتى
وقول السراجية والاول اصح اذا لم يكن المفتى مجتهدا يفيد اختيار القول
الثاني ان كان المفتى مجتهدا ومعنى تخييره انه ينظر في الدليل فيفتى بما يظهر له
ولا يتعين عليه قول الامام وهذا الذي صححه في الحاوي ايضا بقوله
والاصح ان العبرة لقوة الدليل لان اعتبار قوة الدليل شان المفتى المجتهد
فصار فيما اذا خالفه صاحبا ثلاثة اقوال الاول اتباع قول الامام بلا
تخيير الثاني التخيير مطلقا الثالث وهو الاصح التفصيل بين المجتهد وغيره
وبه جزم قاضي خان كما يأتي والظاهر ان هذا توفيق بين القولين بحمل
القول باتباع قول الامام على المفتى الذي هو غير مجتهد وحمل القول
بالتخيير على المفتى المجتهد واذا لم يوجد الامام نص يقدم قول ابي يوسف
ثم محمد الخ والظن ان هذا في حق غير المجتهد اما المفتى المجتهد فيتخير بما
يترجح عنده دليله نظير ما قبله (وقد) علم من هذا انه لا خلاف في الاخذ
بقول الامام اذا وافقه احدهما ولذا قال الامام قاضي خان وان كانت
المسئلة مختلفا فيها بين اصحابنا فان كان مع ابي حنيفة احد صاحبيه
ياخذ بقوليهما اى بقول الامام ومن وافقه او فور الشرائط واستجماع
ادلة الصواب فيها وان خالفه صاحبا في ذلك فان كان اختلا فهم اختلاف
عصر وزمان كالتضاء بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبيه لتغيير احوال
(الناس)

الناس وفي المزارعة والمعاملة ونحوها يختار قولهما لاجتماع المتأخرين على ذلك وفيما سوى ذلك يتخير المفتي المجتهد ويعمل بما افضى اليه رأيه وقال عبد الله بن المبارك يأخذ بقول أبي حنيفة انتهى (قلت) لكن قد منا ان ما نقل عن الامام من قوله اذا صحح الحديث فهو مذهبي محمول على ما لم يخرج عن المذهب بالكلية كما ظهر لنا من التقرير السابق ومقتضاه جواز اتباع الدليل وان خالف ما وافقه عليه احد صاحبيه ولهذا قال في البحر عن التارخاينة اذا كان الامام في جانب وهما في جانب خبر المفتي وان كان احدهما مع الامام اخذ بقولهما الا اذا اصطلم المشايخ على قول الآخر فتيبهم كما اختار الفقيه ابو الليث قول زفر في مسائل انتهى وقال في رسالته المسماة رفع الغشا في وقت العصر والعشا لا يرجح قول صاحبيه او احدهما على قوله الا اوجب وهو اما ضعف دليل الامام واما للضرورة والتعامل كترجيح قولهما في المزارعة والمعاملة واما لان خلافهما له بسبب اختلاف العصر والزمان وانه او شاهد ما وقع في عصرهما او وافقهما كعدم القضاء بظاهر العدالة (و) يوافق ذلك ما قاله العلامة المحقق الشيخ قاسم في تصحيحه ونصه على ان المجتهدين لم يفقدوا حتى نظروا في المختلف ورجحوا وصححوا فشهدت مصنفاتهم بترجيح قول أبي حنيفة والأخذ بقوله الا في مسائل يسيرة اختاروا التوى فيها على قولهما او قول احدهما وان كان الآخر مع الامام كما اختاروا قول احدهما فيما لانص فيه للامام للمعاني التي اشار اليها القاضي بل اختاروا قول زفر في مقابلة قول الكل لنحو ذلك وترجيحاتهم وتصحيحاتهم باقية فعلينا اتباع الراجح والعمل به كما لو افتوا في حياتهم انتهى (تمة) قال العلامة البيرى والمراد بالاجتهاد احد الاجتهادين وهو المجتهد في المذهب وعرف بانه المتمكن من تخريج الوجوه على منصوص امامه او المتبحر في مذهب امامه المتمكن من ترجيح قول له على اخر اطلاقه اه وسأتي توضيحه

فالن لا ترجيح بالدليل * فليس الا القول بالتفصيل
 مالم يكن خلافة المصحح * فذاخذ الذي لهم قد وضحا
 فاننا نراهو قد رجحوا * مقال بعض صحبه وصححو
 من ذلك ما قد رجحو الزفر * مقاله في سبعة وعشس
 قد علمت ان الاصح تغيير المفتى المجتهد فيفتى بما يكون دليله اقوى ولا
 يلزمه الشى على التفصيل ولما افطع المفتى المجتهد في زماننا ولم يبق الا
 انقلد المحض وحب علينا اتباع التفصيل فتشئ اولا بقول الامام ثم وثم
 مالم نر المجتهدين في المذهب صححو خلافة لقوة دليله او تغير الزمان او
 نحو ذلك مما يظهر لهم فتتبع ما قالوا كما او كانوا احياء وافتونا بذلك كما
 علمه آتفا من كلام العلامة قاسم لانهم اعلم وادري بالمذهب وعلى هذا
 علمهم فاننا رأيناهم قد يرجحون قول صاحبيه تارة وقول احدهما تارة
 وتارة قول زفر في سبعة عشر موضعا ذكرها البيرى في رسالة واسيدى
 احمد الجوى منظومة في ذلك لكن بعض مسائلها مستدرك لكونه لم
 يختص به زفر وقد نظمت في ذلك منظومة فريدة اسقطت منها ما هو
 مستدرك وزدت على ما نظمه الجوى عدة مسائل وقد ذكرت هذه
 المنظومة في حاشيتى رد المختار من باب النفقة (وقال) فى البحر من
 كتاب القضاء فان قلت كيف جاز للشايخ الافتاء بقول غير الامام الاعظم
 مع انهم مقلدون قلت قد اشكل على ذلك مدة طويلة ولم ار عنه جوابا
 الا ما فهمته الا ان من كلامهم وهو انهم نقلا عن اصحابنا انه لا يحل
 لاحد ان يفتى بقولنا حتى يعلم من اين قلنا حتى نقل فى السراجية ان هذا
 سبب مخالفة عصام الامام وكان يفتى بخلاف قوله كثيرا لانه لم يعلم
 الدليل وكان يظهر له دليل غيره فيفتى به (فاقول) ان هذا الشرط كان
 فى زمانهم اما فى زماننا فيكتفى باللفظ كما فى القية وغيرها فيعمل
 الافتاء بقول الامام بل يجب وان لم نعلم من اين قال وعلى هذا فما
 صححه فى الجوى اى من ان الاعتبار لقوة الدليل مبنى على ذلك الشرط
 (وقد)

وقد صححوا ان الافتاء بقول الامام فينتج من هذا انه يجب علينا الافتاء
 بقول الامام وان افتى المشايخ بخلافه لانهم انما افتوا بخلافه لفقد
 الشرط في حقهم وهو الوقوف على دليله واما نحن فلنا الافتاء وان
 لم نقف على دليله وقد وقع للمحقق ابن الهمام في مواضع الرد على
 المشايخ في الافتاء بقولهم بأنه لا يعدل عن قوله الا لضعف دليله لكن
 هو اهل للنظر في الدليل ومن ليس باهل للنظر فيه فعليه الافتاء بقول
 الامام والمراد بالاهلية هنا ان يكون عارفا ممبزا بين الاقاويل له قدرة
 على ترجيح بعضها على بعض ولا يصير اهلا للفتوى مالم يصير صوابه
 اكثر من خطائه لان الصواب متى كثر فقد غلب ولا عبرة في المغلوب
 بمقابلة الغالب فان امور الشرع مبنية على الاعم الاغلب كذا في
 الواو الجيه * وفي مناقب الكردي قال ابن المبارك وقد سئل متى يحول
 للرجل ان يفتي ويلى القضاء قال اذا كان بصيرا بالحديث والراى
 عارفا بقول ابي حنيفة حافظا له وهذا يحول على احدى الرواتين
 عن اصحابنا وقبل استقرار المذهب اما بعد التقرر فلا حاجة اليه
 لانه يمكنه التقليد انتهى هذا اخر كلام البحر (اقول) ولا يخفى
 عليك ما في هذا الكلام من عدم الانتظام ولهذا اعترضه محشييه
 الخبير الرملى بان قوله يجب علينا الافتاء بقول الامام وان لم نعلم
 من اين قال متضاد لقول الامام لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا حتى
 يعلم من اين قلنا اذ هو صريح في عدم جواز الافتاء لغير اهل
 الاجتهاد فكيف يستدل به على وجوبه فنقول ما يصدر من غير
 الاهل ليس بافتاء حقيقة وانما هو حكاية عن المجتهد انه قائل بكذا
 وباعتبار هذا المحظ يجوز حكاية قول غير الامام فكيف يجب علينا
 الافتاء بقول الامام وان افتى المشايخ بخلافه ونحن انما نحكي فتواهم لا غير
 فليتأمل انتهى (وتوضيحه) ان المشايخ اطعموا على دلائل الامام وعرفوا
 من اين قال واطعموا على دلائل اصحابه فيرجعون دليل اصحابه على دليله

فيثبتون به ولا يظن بهم انهم عدلوا عن قوله لجعلهم بدليله فاننا نراهم
قد شخنوا كتبهم بنصب الادلة ثم يقولون الفتوى على قول ابي يوسف
مثلا وحيث لم تكن نحن اهلا للنظر في الدليل ولم نصـل الى رتبهم في
حصول شرائط التفرع والتناصب بل فعلينا حكاية ما يقولونه لانهم هم
اتباع المذهب الذين نصبوا انفسهم لتقريره وتحريره باجتهادهم (وانظر)
الى ما قدمناه من قول العلامة قاسم ان المجتهدين لم يفقدوا حتى نظروا
في المختلف ورجحوا وصححوا الى ان قال فعلينا اتباع الراجح والعمل به
كما لو اختلفوا في حياتهم (وفي) فتاوى العلامة ابن الشلبي ايس للقاضي ولا المفتي
العدول عن قول الامام الا اذا صرح احد من المشايخ بان الفتوى على
قول غيره فليس للقاضي ان يحكم بتول غير ابي حنيفة في مسألة لم يرجح
فيها قول غيره ورجحوا فيها دليل ابي حنيفة على دليله فان حكم فيها
فحكمه غير ماض ايس له غير الانتقاص انتهى (ثم اعلم) ان قول
الامام لا يتدل لاحد ان يفتي بقولنا الخ يحتمل معنيين (احدهما) ان
يكون المراد به ما هو المتبادر منه وهو انه اذا ثبت عنده مذهب امامه
في حكم كوجوب الوتر مثلا لا يتدل له ان يفتي بذلك حتى يعلم دليل امامه
ولا شك انه على هذا خاص بالمفتي المجتهد دون المقلد المحض فان التقليد
هو الاخذ بقول الغير بغير معرفة دليله قالوا فخرج اخذه مع معرفة دليله
فانه ايس بتقليد لانه اخذ من الدليل لامن المجتهد بل قيل ان اخذه مع
معرفة دليله نتيجة الاجتهاد لان معرفة الدليل انما تكون للمجتهد لتوقفها
على معرفة سلامته من المعارض وهي متوقفة على استقراء الادلة كلها
ولا يقدر على ذلك الا المجتهد اما مجرد معرفة ان المجتهد الفلاني اخذ
الحكم الفلاني من الدليل الفلاني فلا فائدة فيها فلا بد ان يكون المراد
من وجوب معرفة الدليل على المفتي ان يعرف حاله حتى يصح له تقليده في
ذلك مع الجزم به وافتاء غيره به وهذا لا يتأتى الا في المفتي المجتهد في المذهب
وهو المفتي حقيقة اما غيره فهو ناقل (لكن) كون المراد هذا بعيد
(لان)

لان هذا المفتى حيث ام يكن وصل الى رتبة الاجتهاد المطلق يلزمه التقليد لمن وصل اليها ولا يلزمه معرفة دلائل امامه الاعلى قول قال في التحرير مسألة غير المجتهد المطلق يلزمه التقليد وان كان مجتهدا في بعض مسائل الفقه او بعض العلوم كالقراآت على القول بتجزى الاجتهاد وهو الحق فيقلد غيره فيما لا يقدر عليه وقيل في العالم انما يلزمه التقليد بشرط تبين صحة مستند المجتهد والا لم يجز له تقليده انتهى (و) الاول قول الجمهور والثاني قول بعض المعترلة كما ذكره شارحه فقوله يلزمه التقليد مع ما قدمناه من تعريف التقليد يدل على ان معرفة الدلائل للمجتهد المطلق فقط وانه لا يلزم غيره ولو كان ذلك الغير مجتهدا في المذهب لكن نقل الشارح عن الزركشي من الشافعية ان اطلاق الحاقه بالعامي الصنف فيه نظر لاسيما في اتباع المذاهب المتبحرين فانهم ان ينصبوا انفسهم نصبة المقلدين ولا شك في الحاقهم بالمجتهدين اذ لا يقبل مجتهد مجتهدا ولا يمكن ان يكون واسطة بينهما لانه ليس انا سوى حالتين قال ابن المنير والمختار انهم مجتهدون ملتزمون ان لا يحدثوا مذهباً اما كونهم مجتهدين فلان الاوصاف قائمة بهم واما كونهم ملتزمين ان لا يحدثوا مذهباً فلان احداث مذهب زائد بحيث يكون افروعه اصول وقواعد مبينة لسائر قواعد المتقدمين فتعذر الوجود لاستيعاب المتقدمين سائر الاساليب نعم لا يمتنع عليهم تقليد امام في قاعدة فاذا ظهر له صحة مذهب غير امامه في واقعة لم يجز له ان يقلد امامه لكن وقوع ذلك مستبعد لكمال نظر من قبله انتهى «*» (الثاني من الاحتمالين ان يكون المراد الافتاء بقول الامام فخر راجحاً واستنباطاً من اصوله (قال) في التحرير وشرحه مسألة افتاء غير المجتهد

«*» وما استبعده غير بعيد كما افاده في شرح التحرير فانه واقع في مثل اصحاب الامام الاعظم فانهم خالفوه في بعض الاصول وفي فروع كثيرة جدا منه

بمذهب مجتهد تخريجاً على أصوله لأنقل عينه ان كان مطالعاً على مبادئه
 أى ماخذ احكام المجتهد اهلاً للنظر فيها قادراً على التفريع على قواعده
 متمكناً من الفرق والجمع والمناظرة فى ذلك بان يكون له ملكة الاقتدار
 على استنباط احكام الفروع المتجددة التى لأنقل فيها عن صاحب
 المذهب من الاصول التى مهدها صاحب المذهب وهذا المسمى بالمجتهد فى
 المذهب جاز «*» والا يكن كذلك لا يجوز * وفى شرح البديع للمهندى
 وهو المختار عند كثير من المحققين من اصحابنا وغيرهم فانه نقل عن ابى
 يوسف وزفر وغيرهما من ائمتنا انهم قالوا لا يحل لاحد ان يفتى بقوانا
 ما لم يعلم من ابن قلنا وعبرة بعضهم من حفظ الاقاويل ولم يعرف المسجع
 فلا يحل له ان يفتى فيما اختلفوا فيه وقيل جاز بشرط عدم مجتهد واستقر به
 العلامة وقيل يجوز مطلقاً سوى كان مطالعاً على المأخذ ام لا عدم المجتهد ام لا
 وهو مختار صاحب البديع وكثير من العلماء لانه ناقل فلا فرق فيه بين
 العالم وغيره واجيب بانه ليس الخلاف فى النقل بل فى التخرج لان النقل
 لعين مذهب المجتهد يقبل بشرايط الراوى من العدالة وغيرها اتفاقاً
 انتهى ملخصاً (اقول) وبظهر مما ذكره المهندى ان هذا غير خاص
 باقوال الامام بل اقوال اصحابه كذلك وان المراد بالمجتهد فى المذهب هم
 اهل الطبقة الثالثة من الطبقات السبع المارة وان الطبقة الثانية وهم
 اصحاب الامام اهل اجتهاد مطلق الا انهم قلده في اغلب اصوله
 وقواعده بناء على ان المجتهد له ان يقلد آخر وفيد عن ابى حنيفة روايتان
 ويؤيد الجواز مسألة ابى يوسف لما صلى الجمعة فاخبروه بوجود قارة فى
 موضع الحمام فقال تقلد اهل المدينة وعن محمد يقلد اعلم منه او على «*»

«*» قوله جاز بجواب الشرط فى قوله ان كان مطالعاً الخ

«*» قوله او على «*» مطوف على قوله على ان المجتهد

انه وافق اجتهدهم فيها اجتهداه وحيث نقل مثل هذا عن بعض الأئمة الشافعية كالقفال والشيخ ابى على والقاضى حسين انهم كانوا يقولون لسنا مقلدين للشافعي بل وافق رأينا رأيه يقال مثله فى اصحاب ابى حنيفة مثل ابى يوسف ومحمد بالاولى وقد خالفوه فى كثير من الفروع ومع هذا لم تخرج اقوالهم عن المذهب كما مر تقريره «*» (فقد) تحرر بما ذكرناه ان قول الامام واصحابه لا يحل لاحد ان يفتى بقولنا حتى يعلم من اين قلنا مجهول على فنوى المجتهد فى المذهب بطريق الاستنباط والتخريج كما علمت من كلام التحرير وشرح اليديع والظه اشترالك اهل الطبقة الثالثة والرابعة والخامسة فى ذلك وان من عداهم يكتفى بالنقل وان علمنا اتباع مانقلوه لنا عنهم من استنباطاتهم الغير المنصوصة عن المتقدمين ومن ترجيحاتهم ولو كانت لغير قول الامام كما قررناه فى صدر هذا البحث لانهم لم يرجحوا ما رجحوه جزافا وانما رجحوا بعد اطلاعهم على المأخذ كما شهدت مصنفاتهم بذلك خلافا لما قاله فى البحر (تنبيه) كلام البحر صريح فى ان المحقق ابن الهمام من اهل الترجيح حيث قال عنه انه اهل لانظر فى الدليل وح فلما اتبعناه فيما يحققه ويرجحه من الروايات والاقوال ما لم يخرج عن المذهب فان له اختيارات خالف فيها المذهب فلا يتابع عليها كما قاله تلميذه السلاعة قاسمهم وكيف لا يكون اهلا لذلك

«*» ثم رأيت بخط من اثق به مانصه قال ابن الملقن فى طبقات الشافعية فائدة قال ابن برهان فى الاوسط اختلف اصحابنا واصحاب ابى حنيفة فى المزنى وابن سريج وابى يوسف ومحمد بن الحسن فقليل مجتهدون مطلقا وقيل فى المذهبين وقال اعمام الحرميين ارى كل اختيار المزنى تخريجا فانه لا يخالف اصول الشافعي لا كتابي يوسف ومحمد فانها يخالفان صاحبهما قال الرافعي فى باب الوضوء تفردت المزنى لاتعمد من المذهب اذا لم يخرجها على اصل الشافعي انتهى منه

وقد قال فيه بعض اقرانه وهو البرهان الانباسي لو طلبت جمع الدين
ما كان في بلدنا من يقوم بها غير الخ (قلت) بل قد صرح العلامة المحقق
شيخ الاسلام علي المقدسي في شرحه على نظم الكنت في باب نكاح
الرفيق بان ابن الهمام باغ رتبة الاجتهاد * وكذلك نفس العلامة قاسم
من اهل تلك الكتيبة فانه قال في اول رسالته المسماة رفع الاشياء
عن مسئلة المياه لما منع علماءنا رضى الله تعالى عنهم من كان له اهلية
النظر من محض تقليد هم على ما رواه الشيخ الامام العالم العلامة ابو
اسحق ابراهيم بن يوسف قال حدثنا ابو يوسف عن ابى حنيفة رحمه
الله تعالى انه قال لا يحل لاحد ان يفتى بقوانا ما لم يعرف من اين
قلناه تدبعت (جواب لما) ما اخذهم وحصلت منها بحمد الله تعالى على
الكثير ولم اقلع بتقليد ما في صحف كثير من المصنفين الخ * وقال
في رسالة اخرى واني والله الحمد لا أقول كما قال الطحاوي لابن حريوة
لا يقلد الا عصبي او غي انتهى ويؤخذ من قول صاحب البحر يجب
علينا الافتاء بقول الامام الخ انه نفسه ليس من اهل النظر في الدليل
فاذا صحح قولنا لمخالفا لغيره لا يعتبر فضلا عن الاستنباط والتفريع
على القواعد خلافا لما ذكره البيري عند قول صاحب البحر في كتابه
الاشياء النوع الاول معرفة القواعد التي يرد اليها وفرعوا الاحكام عليها
وهي اصول الفقه في الحقيقة وبها يرتقى الفقيه الى درجة الاجتهاد واد
في الفتوى واكثر فروعها ظفرت به الخ فقال البيري بعد ان عرف المجتهد
في المذهب بما قدمناه عنه وفي هذا اشارة الى ان المؤلف قد باغ هذه
المرتبة في الفتوى وزيادة وهو في الحقيقة قد من الله تعالى عليه بالاطلاع على
خبائيا الزوايا وكان من جملة الحفاظ المطلعين انتهى اذ لا يخفى ان ظفره
باكثر فروع هذا النوع لا يازم منه ان يكون له اهلية النظر في الادلة
التي دل كلامه في البحر على انها لم تحصل له وعلى انها شرط الاجتهاد
في المذهب فتأمل

ثم اذا لم توجد الرواية * عن علمائنا ذوي الدراية
واختلف الذين قد تاخروا * يرجح السدي عليه الاكثر
مثل الطحاوي وابي حفص الكبير * وابوي جعفر والليث الشهير
وحيث لم توجد لهؤلاء * مقالة واحتيج الافتاء
فالنظر المفتي بجهد واجتهاد * ويخشى بطش ربه يوم الحساب
فليس يجسر على الاحكام * سوى شق خاسر المرام
قال في اخر الحاموي القدسي ومثي لم يوجد في المسئلة عن ابي حنيفة
رواية يؤخذ بظاهر قول ابي يوسف ثم بظاهر قول محمد ثم بظاهر
قول زفر والحسن وغيرهم الاكبر فالأكبر هكذا الى اخر من كان من
كبار الاصحاب واذا لم يوجد في المادة عن واحد منهم جواب ظاهر
وتكلم فيه المشايخ المتأخرون قولاً واحداً يؤخذ به فان اختلفوا يؤخذ
بقول الاكثرين مما اعتمد عليه الكبار المعروفون كابي حفص وابي
جعفر وابي الليث والطحاوي وغيرهم فيعتمد عليه وان لم يوجد منهم
جواب البتة نصاً بنظر المفتي فيها نظر تامل وتدبر واجتهاد ليجد فيها
ما يقرب الى الخروج عن العهدة ولا يتكلم فيها جزافاً لمنصبه وحرمة
ويخشى الله تعالى ويراقبه فانه امر عظيم لا يجاسر عليه الا كل جاهل
شق انتهى (وفي) الخاتمة وان كانت المسئلة في غير ظاهر الرواية ان
كانت توافق اصول اصحابنا يعمل بها فان لم يجد لها رواية عن اصحابنا
واتفق فيها المتأخرون على شيء يعمل به وان اختلفوا يجتهد ويفتي بما هو
صواب عنده وان كان المفتي مقلداً غير مجتهد ياخذ بقول من هو افقه
الناس عنده ويضيف الجواب اليه فان كان افقه الناس عنده في مصر
آخر يرجع اليه بالكتاب ويكتب بالجواب ولا يجازف خوفاً من الافتراء
على الله تعالى بتحريم الحلال وضده انتهى (قلت) وقوله وان كان المفتي
مقلداً غير مجتهد الخ يفيد ان المقلد المحض ليس له ان يفتي فيما لم يجد فيه
نصاً عن احد ويؤيده ما في البحر عن التاتخانيه وان اختلف المتأخرون

أخذ بقول واحد فلو لم يجد من المتأخرين يجتهد برأيه إذا كان يعرف وجهه الفقه ويشاور أهله انتهى فقوله إذا كان يعرف الخ دليل على أن من لم يعرف ذلك بل قرأ كتابا أو أكثر ففهمه وصار له أهلية المراجعة والوقوف على موضع الحادثة من كتاب مشهور معتمد إذا لم يجد تلك الحادثة في كتاب ليس له أن يفتي فيها برأيه بل عليه أن يقول لا أدري كما قال من هو أجل منه قدرا من مجتهدى الصحابة ومن بعدهم بل من أيد بالوحي صلى الله تعالى عليه وسلم والغالب أن عدم وجدانه النص لقلة اطلاع أو عدم معرفته بموضع المسئلة المذكورة فيه إذ قل ما نفع حادثة إلا وأنها ذكر في كتب المذهب أما بعينها أو بذكر قاعدة كلية تشملها ولا يكتفى بوجود نظيرها مما يقاربها فإنه لا يأمن أن يكون بين حادثة وما وجدته فرق لا يصل إليه فهمه فيكم من مسئلة فرقوا بينها وبين نظيرتها حتى ألفوا كتب الفروق لذلك وأو وكل الأمر إلى أفهامنا لم ندرك الفرق بينهما بل قال العلامة ابن نجيم في الفوائد الزينية لا يحل الافتاء من القواعد والضوابط وإنما على المفتي حكاية النقل الصريح كما صرحوا به انتهى وقال أيضا إن المقرر في الأربعة المذاهب أن قواعد الفقه الكثيرة لا كلية انتهى نقله البيرى فعلى من لم يجد نقلا صريحا أن يتوقف في الجواب أو يسأل من هو أعلم منه ولو في بلدة أخرى كما يعلم مما نقلناه عن الثانية وفي الظهيرية وإن لم يكن من أهل الاجتهاد لا يحل له أن ينتقى إلا بطريق الحكاية فيمكن ما يحفظ من أقوال الفقهاء انتهى نعم قد توجد حوادث عرفية غير مخالفة للنصوص الشرعية فيفتي المفتي بها كما سنذكره آخر المنظومة

وههنا ضوابط محرره * غدت لدى أهل النهى مقرره
في كل أبواب العبادات رجع * قول الإمام مطلقا لم تصح
منه رواية بها الغير أخذ * مثل تيمم لمن قرأ نبذ
وكل فرع بالقضا تعلقا * قول أبي يوسف فيه ينتق
(وفي)

وفي مسائل ذوى الارحام قد * افتوا بما يقوله محمد
ورجحوا التحسانهم على القياس * الا مسائل وما فيها التباس
وظاهر المروى ليس يعدل * عنه الى خلافه اذ ينقل
لا ينبغي العدول عن درايه * اذا اتى بوفقهها روايه
وكل قول جاء ينفي الكفرا * عن مسلم ولو ضعيفا اخرى
وكل ما رجع عنه المجتهد * صار كمنسوخ فغيره اعتمد
وكل قول في المنون اثبتا * فذاك ترجيح له ضمنا اتى
فرجحت على الشروح والشروح * على الفتاوى القدم من ذات رجوح
مالم يكن سواء لفظا صححا * فالارجح الذى به قد صرحا
جمعت في هذه الايات قواعد ذكروها مفرقة في الكتب وجعلوها
علامة على المرجح من الاقوال (الاولى) ما في شرح المنية للبرهان
ابراهيم الحلبي من فصل التيم حيث قال فله در الامام الاعظم ما ادق
نظره وما اشد فكره ولا امر ما جعل العلماء الفتوى على قوله في العبادات
مطلقا وهو الواقع بالاستقراء مالم يكن عنه رواية كقول المخالف كما
في طهارة الماء المستعمل والتيم فقط عند عدم غير نبيذ القمر (الثانية)
ما في البحر قبيل فصل الحبس قال وفي القنية من باب المفتى الفتوى على
قول ابى يوسف فيما يتعلق بالقضاء لزيادة تجربته وكذا في البرازيه من
القضاء انتهى اى لمصنوع زيادة العلم له بتجربته ولهذا رجع ابو حنيفة
عن القول بان الصدقة افضل من حج التطوع لما حج وعرف مشقة زاد
في شرح البيهقي على الاشباه ان الفتوى على قول ابى يوسف ايضا
في الشهادات قلت لكن هي من توابع القضاء (و) في البحر من كتاب
الدعوى لو سكت المدعى عليه ولم يجب يزل منكرا عندهما اما عند ابى
يوسف فيحبس الى ان يجب كما قال الامام السرخسي والفتوى على
قول ابى يوسف فيما يتعلق بالقضاء كما في القنية والبرازيه فلذا افنيت
بانه يحبس الى ان يجب (الثالثة) ما في متن الملتقى وغيره في مسألة

القصة على ذوى الارحام وبقول محمد يفتى قال فى مسكب الانهر اى فى
 جميع توريت ذوى الارحام وهو اشهر الروايتين عن الامام ابى حنيفة
 وبه يفتى كذا قاله الشيخ سراج الدين فى شرح فرائضه وقال فى الكافى
 وقول محمد اشهر الروايتين عن ابى حنيفة فى جميع ذوى الارحام وعليه
 الفتوى (الرابعة) مافى عامة الكتب من انه اذا كان فى مسألة قياس
 واستحسان ترجح الاستحسان على القياس الا فى مسائل وهى احدى عشرة
 مسألة على مافى اجناس الناطقى وذكرها العلامة ابن نجيم فى شرحه على
 المنار ثم ذكر ان نجم الدين النسفى اوصلها الى اثنتين وعشرين وذكر
 قبله عن التلويح ان الصحيح ان معنى الرجحان هنا تعيين العمل بالراجح
 وترك العمل بالمرجوح وظاهر كلام فخر الاسلام انه الاولوية حتى يجوز
 العمل بالمرجوع (الخامسة) مافى قضاء البحر من ان ماخرج عن ظاهر
 الرواية فهو مرجوع عنه والمرجوع عنه لم يبق قولاً للمجتهد كما ذكره
 انتهى (و) قدمننا عن انفع الوسائل ان القاضى المقلد لا يجوز له ان
 يحكم الا بما هو ظاهر المذهب لا بالرواية الشاذة الا ان ينصوا على ان
 الفتوى عليها انتهى وفى قضاء الفوائت من البحر ان المسئلة اذا لم تذكر
 فى ظاهر الرواية وثبتت فى رواية اخرى تعين المصير اليها انتهى (السادسة)
 مافى شرح المشية فى بحث تعديل الاركان بعد ما ذكر اختلاف الرواية عن الامام
 فى الظمانينة هل هى سنة او واجبة وكذا القومة والجلسة قال وانت علمت ان
 مقتضى الدليل الوجوب كما قاله الشيخ كمال الدين ولا يلغى ان يعدل عن الدراية
 اذا وافقتها رواية انتهى والدراية بالدال المهمة تستعمل بمعنى الدليل كما
 فى المستصطفى وبؤيد، مافى اخر الحاوى القدسى اذا اختلفت الروايات
 عن ابى حنيفة فى مسألة فالاولى بالاخذ اقواها حجة (السابعة) مافى
 البحر من باب المرتد نقلا عن الفتاوى الصغرى الكفر شئ عظيم
 فلا جعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية انه لا يكفر انتهى ثم قال والذي
 تحرر انه لا يفتى بكفر مسلم امكن حل كلامه على محل حسن او كان فى كفره
 (اختلاف)

اختلاف ولو رواية ضعيفة (الثامنة) مافي البحر مما قدمناه قريبا من ان
الرجوع عنه لم يبق مذهباً للمجتهد وح فيجب طلب القول الذي رجع
اليه والعمل به لان الاول صار بمنزلة الحكم المنسوخ وفي البحر ايضا
عن التوشيح ان مارجع عنه المجتهد لا يجوز الاخذ به انتهى (و) ذكر في
شرح التحرير ان علم المتأخر فهو مذهبه ويكون الاول منسوخا والا
حكى عنه القولان من غير ان يحكم على احدهما بالرجوع (التاسعة)
ما ذكره العلامة قاسم في تصحيحه ان مافي المتون مصحح تصحيحا التزاميا
والتصحيح الصريح مقدم على التصحيح الالتزامي قلت حاصله ان اصحاب
المتون التزموا وضع القول الصحيح فيكون مافي غيرها مقابل الصحيح مالم
يصرح بتصحيحه فيقدم عليها لانه تصحيح صريح فيقدم على التصحيح
الالتزامي وفي شهادات الخيرية في جواب سؤال المذهب الصحيح المفتى به
الذي مشيت عليه اصحاب المتون الموضوعات لنقل الصحيح من المذهب
الذي هو ظاهر الرواية ان شهادة الاعمى لا تصح ثم قال وحيث علم ان
القول هو الذي تواردت عليه المتون فهو المعتمد المعلوم به اذ صرحوا
بانه اذا تعارض مافي المتون والفتاوى فالمعتمد مافي المتون وكذا يقدم
مافي الشروح على مافي الفتاوى انتهى وفي فصل الحبس من البحر
والعمل على مافي المتون لانه اذا تعارض مافي المتون والفتاوى فالمعتمد
مافي المتون كما في انفع الوسائل وكذا يقدم مافي الشروح على مافي
الفتاوى انتهى اي لما صرح به في انفع الوسائل ايضا في مسألة قسمة
الوقف حيث قال لا يفتى بنقول الفتاوى بل نقول الفتاوى انما يستأنس بها
اذا لم يوجد ما يعارضها من كتب الاصول ونقل المذهب اما مع وجود
غيرها لا يلتفت اليها خصوصا اذا لم يكن نص فيها على الفتوى اه
(و) رأيت في بعض كتب المتأخرين نقلا عن ايضاح الاستدلال على
ابطال الاستبدال لقاضي القضاة شمس الدين الحريري احد شراح
الهداية ان صدر الدين سليمان قال ان هذه الفتاوى هي اختيارات

المشايخ فلا تعارض كتب المذهب قال وكذا كان يقول غيره من مشايخنا وبه اقول انتهى (ثم) لا يخفى ان المراد بالمتون المتون المعنوية كالبداية ومختصر القدوري والمختار والنفاية والوقاية والكنز والملقى فانها الموضوعات لنقل المذهب مما هو ظاهر الرواية بخلاف متن الغرر لمن لا خسرو ومتن التوير للقرتاشى الغزى فان فيها كثيرا من مسائل الفتاوى وسابق الاقوال فى الخاتمة * وملقى البحر ذو مزية وفى سواهما اعتمد ما اخروا * دليله لانه المحرر كما هو العادة فى الهداية * ونحوها راجع الدرر كذا اذا ما واحدا قد علوا * له وتعالى سواء اهلوا

اى ان اول الاقوال الواقعة فى فتاوى الامام قاضى خان له حزية على غيره فى الرجحان لانه قال فى اول الفتاوى وفيما كثرت فيه الاقوال من المتأخرين اختصرت على قول او قواين وقدمت ما هو الاظهر وافتتحت بما هو الاشهر اجابة للطالبين ويسيرا على الراغبين انتهى وكذا صاحب ملقى البحر التزم تقديم القول المعتمد وما عداها من الكتب التى تذكر فيها الاقوال بادلتها كالهداية وشروحها وشروح الكنز وكافى النسفى والبدائع وغيرها من الكتب المبسطة فقد جرت العادة فيها عند حكاية الاقوال انهم يؤخرون قول الامام ثم يذكرون دليل كل قول ثم يذكرون دليل الامام متضمنا للجواب عما استدل به غيره وهذا ترجيح له الا ان ينصوا على ترجيح غيره (قال) شيخ الاسلام العلامة ابن السلبى فى فتاواه الاصل ان العمل على قول ابن حنيفة ولذا ترجح المشايخ دليله فى الغلب على دليل من خالفه من اصحابه ويجيبون عما استدل به مخالفه وهذا اشارة العمل بقوله وان لم يصرحوا بالفتوى عليه اذ الترجيح كصريح التصحيح انتهى وفى اخر المستصفى للامام النسفى اذا ذكر فى المسئلة ثلاثة اقوال فالراجح هو الاول والاخير لا الوسط انتهى (قلت) وينبغى تعليقه بما اذا لم تعلم عادة صاحب ذلك الكتاب ولم يذكر الادلة اما اذا علمت كما

مر عن الخاتمة والملق فتبع واما اذا ذكرت الادلة فالرجح الاخير كما قلنا
(وكذا) او ذكروا قولين مثلا وعلاوا لاحدهما كان ترجيحها له على غير
المعل كما افاده الخير الرهلي في كتاب الغصب من فتاواه الخيرية ونظيره
ما في التحرير وشرحه في فصل الترجيح في المتعارضين ان الحكم الذي
تعرض فيه للهالة يترجح على الحكم الذي لم يتعرض فيه لهما لان ذكر
هالته يدل على الاهتمام به والحث عليه انتهى

وحينما وجدت قولين وقد * صحح واحد فذاك المعتمد
بنحو ذا الفتوى عليه الاشبه * والاظهر المختار ذا والوجه
او الصحيح و الاصح أكد * منه وقيل عكسه المؤكد
كذا به يفتى عليه الفتوى * واذن من جميع تلك اقوى

قال في آخر الفتاوى الخيرية وفي اول المضمرات اما العلامات للافتاء فقوله
وعليه الفتوى وبه يفتى وبه نأخذ وعليه الاعتماد وعليه عمل اليوم وعليه
عمل الامة وهو الصحيح وهو الاصح وهو الاظهر وهو المختار في زماننا
وفتوى مشايخنا وهو الاشبه وهو الوجه وغيرها من الالفاظ المذكورة
في متن هذا الكتاب في محلها في حاشية البرزدي انتهى وبعض هذه
الالفاظ أكد من بعض فلفظ الفتوى أكد من لفظ الصحيح والاصح والاشبه
وغيرها ولفظ به يفتى أكد من لفظ الفتوى وعليه والاصح أكد من الصحيح
والاحوط أكد من الاحتمال انتهى (لكن) في شرح المنية في بحث من
المصحف والذي اخذناه من المشايخ انه اذا تعارض امامان معتبران في
الصحيح فقال احدهما الصحيح كذا وقال الآخر الاصح كذا فالاخذ بقول
من قال الصحيح اولي من الاخذ بقول من قال الاصح لان الصحيح مقابله
الفاصل والاصح مقابله الصحيح فقد وافق من قال الاصح قائل الصحيح
على انه صحيح واما من قال الصحيح فممنه ذلك الحكم الاخر فاسد
فالاخذ بما اتفقا على انه صحيح اولا من الاخذ بما هو عند احدهما فاسد
انتهى (وذكر) العلامة ابن عبد الرزاق في شرحه على الدر المختار

ان المشهور عند الجمهور ان الاصحاح آكد من الصحيح (وفي) شرح البيرى
قال في الطراز المذهب ناقلا عن حاشية البردوى قوله هو الصحيح
بقتضى ان يكون غيره غير صحيح ولفظ الاصحاح بقتضى ان يكون غيره
صححا اقول ينبغي ان يقيد ذلك بالغالب لانا وجدنا مقابل الاصحاح
الرواية الشاذة كما في شرح المجمع انتهى (وفي) الدر المختار بعد نقله
حاصل ما مر ثم رأيت في رسالة اداب المفتين اذا ذيلت رواية في كتاب
معتمد بالاصح او الاولى او الارفق ونحوها فله ان يفتى بها وبمخالفتها
ايضا ايا شاء واذا ذيلت بالصحيح او الماخوذ به او به يفتى او عليه الفتوى
لم يفت بمخالفتها الا اذا كان في الهداية مثلا هو الصحيح وفي الكافي
بمخالفة هو الصحيح فيخير فيختار الاقوى عنده والابق والاصح انتهى
فليحفظ انتهى (قلت) وحاصل هذا كله انه اذا صحح كل من الروايتين
بلفظ واحد كان ذكر في كل واحدة منهما هو الصحيح او الاصح او به يفتى
تغير المفتى * واذا اختلف اللفظ فان كان احدهما لفظ الفتوى فهو اولى
لانه لا يفتى الا بما هو صحيح وليس كل صحيح يفتى به لان الصحيح في نفسه
قد لا يفتى به ليكون غيره اوفق لتغير الزمان وللضرورة ونحو ذلك
فما فيه لفظ الفتوى يتضمن شيئين احدهما الاذن بالفتوى به والاخر صحته
لان الافتاء به تصحيح له بخلاف ما فيه لفظ الصحيح او الاصح مثلا وان كان
لفظ الفتوى في كل منهما فان كان احدهما يفيد الحصر مثل به يفتى او عليه
الفتوى فهو الاولى ومثله بل اولى لفظ عليه عمل الامة لانه يفيد الاجماع
وان لم يكن لفظ الفتوى في واحد منهما فان كان احدهما بلفظ الاصح
والاخر بلفظ الصحيح فعلى الخلاف السابق لكن هذا فيما اذا كان
التصحيحان في كتابين اما لو كانا في كتاب واحد من امام واحد فلا يتأتى
الخلاف في تقديم الاصح على الصحيح لان اشعار الصحيح بان مقابله
فاسد لا يتأتى فيه بعد انصرح بان مقابله اصح الا اذا كان في المسئلة
قول ثالث يكون هو الفاسد وكذا لو ذكر تصحيحين عن امامين ثم قال
(ان)

ان هذا التصحيح الثاني اصح من الاول مثلاً فانه لا شك ان مراده ترجيح ما عبر عنه بكونه اصح ويقع ذلك كثيراً في تصحيح العلامة قاسم وان كان كل منهما بلفظ الاصح او الصحيح فلا شبهة في انه يتخير بينهما اذا كان الامامان المصححان في رتبة واحدة اما او كان احدهما اعلم فانه يختار تصحيحه كما لو كان احدهما في الثانية والاخر في البرازية مثلاً فان تصحيح قاضي خان اقوى فقد قال العلامة قاسم ان قاضي خان من احق من يعتمد على تصحيحه وكذا يتخير اذا صرح بتصحيح احدهما فقط بلفظ الاصح او الاحوط او الاولى او الارفق وسكت عن تصحيح الاخرى فان هذا اللفظ يفيد صحة الاخرى لكن الاولى الاخذ بما صرح بانها الاصح لزيادة صحتها وكذا لو صرح في احدهما بالاصح وفي الاخرى بالصحيح فان الاولى الاخذ بالاصح

وان تجدد تصحيح قولين ورد * فاختر لما شئت فكل معتمد
الا اذا كانا صحيحين واصح * اوقيل ذا ينقي به فقد رجع
او كان في المتن او قول الامام * او ظاهر المروي او جل العظام
قال به او كان الاستحسانا * او زاد الاوقاف نفعاً بآنا
او كان ذا اوفق الزمان * او كان ذا اوضح في البرهان
هــذا اذا تعارض التصحيح * اولم يكن اصلا به تصحيح
فتأخذ الذي له مرجح * مما علمته فهـذا الاوضح
لما ذكرت علامات التصحيح لقول من الاقوال وان بعض الفاظ التصحيح
أكد من بعض وهـذا انما تظهر ثمرته عند التعارض بان كان التصحيح
لقولين فصلت ذلك تفصيلاً حسناً لم اسبق اليه اخذاً مما مهدته
قبل هـذا وذلك ان قواعدهم اذا كان في المسئلة قولان مصححان فالمتى
بالتخير ليس على اطلاقه بل ذلك اذا لم يكن لاحدهما مرجح قبل
التصحيح او بعده (الاول) من المرجحات ما اذا كان تصحيح احدهما
بلفظ الصحيح والاخر بلفظ الاصح وتقدم الكلام فيه وان المشهور ترجيح

الاصح على التصحيح (الثاني) ماذا كان احدهما بلفظ الفتوى والاخر بغيره
كما تقدم بيانه (الثالث) ماذا كان احد القولين المصححين في المتون
والاخر في غيرها لانه عند عدم التصحيح لاحد القولين يقدم ما في المتون
لانها الموضوع لنقل المذهب كما مر فكذا اذا تعارض التصحيحان ولذا قال
في البحر في باب قضاء الفوائت فقد اختلف التصحيح والفتوى والعمل بما
وافق المتون اولى (الرابع) ماذا كان احدهما قول الامام الاعظم والاخر
قول بعض اصحابه لانه عند عدم الترجيح لاحدهما يقدم قول الامام كما مر
بيانه فكذا بعده (الخامس) ماذا كان احدهما ظاهر الرواية فيقدم على الاخر
قال في البحر من كتاب الرضاع الفتوى اذا اختلفت كان الترجيح لظاهر
الرواية وفيه من باب المصرف اذا اختلف التصحيح وجب الفحص عن
ظاهر الرواية والرجوع اليه (السادس) ماذا كان احد القولين
المصححين قال به جل المشايخ العظام في شرح البيهقي على الاشباه ان
المقرر عن المشايخ انه متى اختلفت في المسئلة فالعبرة بما قاله الاكثر انتهى
وقد منا نحوه عن الحاوي القدسي (السابع) ماذا كان احدهما
الاستحسان والاخر القياس لما قدمناه من ان الارجح الاستحسان الا في
مسائل (الثامن) ماذا كان احدهما انفع للوقف لما صرحوا به في
الحاوي القدسي وغيره من انه يفتى بما هو انفع للوقف فيما اختلف
العلماء فيه (التاسع) ماذا كان احدهما اوفق لاهل الزمان فان ما كان
اوفق لعرفهم او اسهل عليهم فهو اولى بالاعتماد عليه ولذا افتوا بقول
الامامين في مسئلة تركية اليهود وعدم القضاء بظاهر العدالة لتغير
احوال الزمان فان الامام كان في القرن الذي شهد له رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم بالخيرية بخلاف عصرهما فانه قد فشى فيه الكذب
فلا بد فيه من التركية وكذا عدلوا عن قول ائمتنا الثلاثة في عدم
جواز الاستئجار على التعليم ونحوه لتغير الزمان ووجود الضرورة الى
القول بجوازه كما مر بيانه (العاشر) ماذا كان احدهما دليلا او صحيح
(وانه)

واظهر كما تقدم ان الترجيح بقوة الدليل ثبت وجسد تصحيحان ورأى
من كان له اهلية النظر في الدليل ان دليل احدهما اقوى فالعمل به اولى هذا
كاه اذا تعارض التصحيح لان كل واحد من القولين مساو الاخر في
الصحة فاذا كان في احدهما زيادة قوة من جهة اخرى يكون العمل به
اولى من العمل بالآخر وكذا اذا لم يصرح بتصحيح واحد من القولين
فيقدم ما فيه مرجح من هذه المرجحات ككونه في المنون او قول الامام
او ظاهر الرواية الخ

واعمل بمفهوم روايات ابي * ما لم يخالف لصريح ثبتا
اعلم ان المفهوم قسمان * مفهوم موافقة وهو دلالة اللفظ على ثبوت
حكم المنطوق لمسكوت بمجرد فهم اللغة اى بلا توقف على رأى واجتهاد
كبدلالة (لا تقل لهما اف) على تحريم الضرب * ومفهوم مخالفة وهو دلالة
اللفظ على ثبوت نقيض حكم المنطوق للمسكوت * وهو اقسام * مفهوم
الصفة كفى الساعة زكاة * ومفهوم الشرط نحو (وان كن اولات حمل
فانفقوا عليهن) ومفهوم الغاية نحو (حتى تنكح زوجا غيره) ومفهوم
العدد نحو (ثمانين جملة) ومفهوم اللقب وهو تعليق الحكم بحامد كفى
الغنم زكاة * واعتبار القسم الاول من القسمين متفق عليه * واختلف في الثانى
باقسامه فعند الشافعية معتبر سوى الاخير فيدل على نفي الزكاة عن
المالوفة وعلى انه لانفقة لمبانة غير حامل وعلى الحال اذا نسكت غيره
وعلى نفي الزائد على الثمانين * وعند الحنفية غير معتبر باقسامه في كلام
الشارع فقط وتام تحقيقه في كتب الاصول قال في شرح التحرير بعد
قوله غير معتبر في كلام الشارع فقط فقد نقل الشيخ جلال الدين
الغبارى في حاشية الهداية عن شمس الائمة الكردرى ان تخصيص
الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه في خطابات الشارع فاما في
متفاهم الناس وعرفهم وفي المساملات والعقليات يدل انتهى وتداوله
المتأخرون وعليه ما في خزائن الاكل والخائفة او قال مالك على اكثر من

مائة درهم كان اقراراً بالمائة ولا يشكل عليه عدم لزوم شيء في مالك على
 اكثر من مائة درهم ولا اقل كما لا يخفى على المتأمل انتهى (وفي) حجج
 النهر المفهوم معتبر في الروايات اتفاقاً ومنه اقوال الصحابة قال وينبغي
 تقييده بما يدرك بالرأى لا ما يدرك به انتهى * اي لان قول الصحابي اذا
 كان لا يدرك بالرأى اي بالاجتهاد له حكم الرفوع فيكون من كلام
 الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم والمفهوم فيه غير معتبر فالمراد
 بالروايات ما روى في الكتب عن المجتهدين من الصحابة وغيرهم (وفي)
 النهر ايضا عند سنن الوضوء مفاهيم الكتب حجة بخلاف اكثر مفاهيم
 النصوص انتهى (وفي) غاية البيان عند قوله وليس على المرأة ان
 تنقض ضفائرها احتراز بالمرأة عن الرجل وتخصيص الشيء في الروايات
 يدل على نفي ما عدها بالاتفاق بخلاف النصوص فان فيها لا يدل على
 نفي ما عدها عندنا (وفي) غاية البيان ايضا في باب جنائيات الحج عند
 قوله واذا صال السبع على المحرم فقتله لا شيء عليه لما روى ان عمر رضي
 الله تعالى عنه قتل سباعاً واهدى كبشاً وقال انا ابتداءناه حلال لا هداؤه
 بابتداء نفسه فعلم به ان المحرم اذا لم يبتدىء بقتله بل قتله دفعاً لصلواته
 لا يجب عليه شيء والا لم يبق للتعليل فائدة ولا يقال تخصيص الشيء
 بالذكر لا يدل على نفي ما عدها عندكم فكيف تستدلون بقول عمر رضي
 الله تعالى عنه لانا نقول ذلك في خطابات الشرع اما في الروايات والمعقولات
 فيدل وتعليل عمر من باب المعقولات انتهى وحاصله ان التعليل الاحكام
 تارة يكون بالنص الشرعي من آية او حديث وتارة يكون بالمعقول كما هنا
 والعلل العقلية ليست من كلام الشارع فمفهومها معتبر ولهذا تراهم
 يقولون مقتضى هذه العلة جواز كذا وحرمة فيستدلون بمفهومها
 (فان قلت) قال في الاشباه من كتاب القضا لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم
 في كلام الناس في ظاهر المذهب كالادلة واما مفهوم الرواية فحجة كما في
 غاية البيان من الحجج انتهى فهذا يخالف لما مر من انه غير معتبر في كلام
 (الشارع)

الشارع فقط (قلت) الذي عليه المتأخرون ما قدمناه (وقال) العلامة
 البيرى في شرحه والذي في الظهيرية الاحتجاج بالمفهوم لا يجوز وهو
 ظاهر المذهب عند علمائنا رحمهم الله تعالى وما ذكره محمد في السير الكبير
 من جواز الاحتجاج بالمفهوم فذلك خلاف ظاهر الرواية قال * في حواشي
 الكشف رأيت في الفوائد الظهيرية في باب ما يكره في الصلاة ان الاحتجاج
 بالمفهوم يجوز ذكره شمس الأئمة السرخسى في السير الكبير وقال بنى
 محمد مسائل السير على الاحتجاج بالمفهوم والى هذا مال النخلاف وبنى
 عليه مسائل الحيل * وفي المصنف التخصيص بالذكر لا يدل على نفي ما عداه
 قلنا التخصيص في الروايات وفي متفاهم الناس وفي المعقولات يدل على نفي
 ما عداه اهـ من النكاح * وفي خزائن الروايات القيد في الرواية ينفي ما عداه
 وفي السراجيه اما في متفاهم الناس من الاخبار فان تخصيص الشيء
 بالذكر يدل على نفي ما عداه كذا ذكره السرخسى انتهى اقول الظاهر
 ان العمل على ما في السير كما اختاره النخلاف في الحيل ولم ير من مخالفه
 والله تعالى اعلم انتهى كلام البيرى * اى ان العمل على جواز الاحتجاج
 بالمفهوم لكن لا مطلقا بل في غير كلام الشارع كما علمت مما قررناه والا
 فالذى رأيت في السير الكبير جواز العمل به حتى في كلام الشارع فانه
 ذكر في باب آية المشركين وذبايحهم ان تزوج نساء النصارى من اهل
 الحرب لا يحرم واستدل عليه بحديث على ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 كتب الى مجوس هجر يدعوهم الى الاسلام فن اسلم قبل منه ومن لم
 يسلم ضربت عليه الجزية في ان لا يؤكل له ذبيحة ولا ينكح منهم امرأة
 قال شمس الأئمة السرخسى في شرحه فكانه اى محمدا استدل بتخصيص
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المجوس بذلك على انه لا بأس بنكاح
 نساء اهل الكتاب فانه بنى هذا الكتاب على ان المفهوم حجة وبقى
 بيان ذلك في موضعه ثم قال بعد اربعة ابواب في باب ما يجب من طاعة الوالى
 في قول محمد او قال منادى الامير من اراد العلف فلم يخرج تحت لواء فلان

فهمنا بمنزلة انتهى أي نهيه عن أن يفارقوا صاحب اللواء بعد
 خروجهم معه وقد بينا أنه بنى هذا الكتاب على أن المفهوم بحجة
 وظاهر المذهب عندنا أن المفهوم ليس بحجة مفهوم الصفة ومفهوم الشرط
 في ذلك سواء وليكنه اعتبر المقصود الذي يفهمه أكثر الناس في هذا الموضع
 لأن الغناء في الغالب لا يقفون على حقائق العلوم وأن أميرهم بهذا اللفظ
 إنما نهى الناس عن الخروج الأتحت لواء فلان فجعل النهى المعلوم بدلالة
 كلامه كالتصريح عليه انتهى ومقتضاه أن ظاهر المذهب أن المفهوم
 ليس بحجة حتى في كلام الناس لأن ما ذكره في هذا الباب من كلام
 الأمير فهو من كلام الناس لأن كلام الشارع وهذا موافق لما مر عن
 الأشباه والظواهر أن القول بكونه حجة في كلامهم قول المتأخرين كما يعلم
 من عبارة شرح التحرير السابقة ولعل مستندهم في ذلك ما نقلناه آنفا
 عن السير الكبير فإنه من كتب ظاهر الرواية الستة بل هو آخرها
 تصنيفاً فاعمل عليه كما قدمناه في النظم (والخاضل) أن العمل الآن
 على اعتبار المفهوم في غير كلام الشارع لأن التصريح على الشيء في
 كلامه لا يلزم منه أن يكون فائده الشيء عما عداه لأن كلامه معدن البلاغة
 فقد يكون مراده غير ذلك كما في قوله تعالى (وربائبكم اللاتي في حجوركم)
 فإن فائدة التقيد بالحجور كون ذلك هو الغالب في الربائب وأما كلام الناس
 فهو وخال عن هذه المزية فيستدل بكلامهم على المفهوم لأنه المتعارف
 بينهم وقد صرح في شرح السير الكبير بأن الثابت بالعرف كالثابت بالنص
 وهو قريب من قول الفقهاء المعروف كالمشروط وح ما ثبت بالعرف فكان
 قائله نص عليه فيعمل به وكذا يقال في مفهوم الروايات فإن العلماء جرت
 عادتهم في كتبهم على أنهم يذكرون القيود والشروط ونحوها تنبيهاً على
 إخراج ما ليس فيه ذلك القيد ونحوه وإن حكمه مخالف لحكم المنطوق
 وهذا مما شاع وزاع بينهم بلا تكبر ولذا لم نر من صرح بخلافه نعم ذلك
 أغلب كما عناه القمستانى في شرح النقاية إلى حدود النهاية ومن غير
 (الغالب)

الغالب قول الهداية وسنن الظهارة غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء اذا استيقظ المتوضى من نومه فان النقييد بالاستيقاظ اتفاق وقع تبركا بلفظ الحديث فان السنة تشمل المستيقظ وغيره عند الاكثرين وقيل انه احترازي لاخراج غير المستيقظ واليه مال شمس الأئمة الكردري (رقولى) ما لم يخالف الصريح ثبتا اى ان المفهوم حجة على ماقررناه اذا لم يخالف صريحا فان الصريح مقدم على المفهوم كما صرح به الطرسوسى وغيره وذكره الاصوليون في ترجيح الأدلة فان القائلين باعتبار المفهوم في الأدلة الشرعية انما يعتبرونه اذا لم يأت صريح بخلافه فيقدم الصريح ويُلغى المفهوم والله تعالى اعلم

والعرف في الشرع له اعتبار * لذا عليه الحكم قد يدار قال في المستصفى العرف والعادة ما استقر في النفوس من جهة العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول انتهى وفي شرح التحرير العادة هى الامر المتكرر من غير علاقة عقلية انتهى (وفي) الاشباه والنظائر السادسة العادة محكمة واصلاها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم (مارأه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن) واعلم ان اعتبار العادة والعرف رجع اليه في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك اصلا فقالوا تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة ثم ذكر في الاشباه اما العادة انما تعتبر اذا اطردت او غلبت ولذا قالوا في البيع او باع بدراهم او دنانير في بلد اختلف فيها النقود مع الاختلاف في المالاية والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه هو المتعارف فينصرف المطلق اليه اه وفي شرح البيرى عن المبسوط الثابت بالعرف كالثابت بالنص اه (ثم اعلم) ان كثيرا من الاحكام التى نص عليها المجتهد صاحب المذهب بناء على ماكان فى عرفه وزمانه قد تغيرت بتغير الزمان بسبب فساد اهل الزمان او عموم الضرورة كما قدمناه من افناء المتأخرين بجواز الاستيجار على تعليم القرآن وعدم الاكتفاء بظاهر العادة مع ان ذلك يخالف لما نص عليه ابو حنيفة ومن ذلك تحقق

الاكراه من غير السلطان مع مخالفته لقول الامام بناء على ما كان في عصره ان غير السلطان لا يمكنه الاكراه ثم كثر الفساد فصار يتحقق الاكراه من غير، فقال محمد باعتبار ما وافق به المتأخرون * ومن ذلك تضمن الساعي مع مخالفته لقاعدة المذهب من ان الضمان على المباشر دون المتسبب ولكن افترقوا بضمانه زجر الفساد الزمان بل افترقوا بقتله زمن الفترة * ومنه تضمن الاجير المشترك * وقولهم ان الوصي ليس له المضاربة بما لليتيم في زماننا وافترقوا بتضمن الغاصب عقار اليتيم والوقف * وعدم اجارته اكثر من سنة في الدور واكثر من ثلاث سنين في الاراضي مع مخالفته لاصل المذهب من عدم الضمان وعدم التقدير بمدة * ومنهم القاضى ان يقضى بعلمه وافترقوا بمنع الزوج من السقر بزوجه وان اوقاها المجهل لفساد الزمان وعدم سماع قوله انه استثنى بعد الحلف بطلاقها الا بينة مع انه خلاف ظاهر الرواية وعلاوه بفساد الزمان * وعدم تصديقها بعد الدخول بها بانها لم تقبض ما اشترط لها تهجيله من المهر مع انها منكرا للقبض وقاعدة المذهب ان القول للمنكر انكراها في العادة لا تسلم نفسها قبل قبضه * وكذا قالوا في قوله كل حل على حرام يقع به الطلاق للعرف قال مشايخ بلخ وقول محمد لا يقع الا بالنية اجاب به على عرف ديارهم اما في عرف بلادنا فيريدون به تحريم المنكوحة فيحمل عليه نقله العلامة قاسم ونقل عن مختارات النوازل ان عليه الفتوى لغلبة الاستعمال بالعرف ثم قال قلت ومن الالفاظ المستعملة في هذا في مصدري الطلاق يلزمني والحرام يلزمني وعلى الطلاق وعلى الحرام اه * وكذا مسألة دعوى الاب عدم تملكه البنت الجاهل ففقد بنوها على العرف مع ان القسامة ان القول للمالك في التملك وعدمه * وكذا جعل القول للمرأة في مؤخر صداقها مع ان القول للمنكر * وكذا قولهم المختار في زماننا قولها في المزارعة والمعاملة والوقف لمكان الضرورة والبلوى * وقول محمد بسقوط الشفعة اذا اخر طلب التملك شهرا دفعا للضرر عن المشتري * ورواية الحسن بان الحرة

(العاقلة)

العاقلة البالغة لو زوجت نفسها من غير كفؤ لا يصح * وافتاؤهم بالعفو عن
 طين الشارع للضرورة * وبيع الوفاء والاستصناع والشرب من السقا
 بلا بيان مقدار ما يشرب * ودخول الحمام بلا بيان مدة المكث ومقدار
 ما يصب من الماء * واستقراض العجين والخبز بلا وزن وغير ذلك مما بنى
 على العرف وقد ذكر من ذلك في الاشباه مسائل كثيرة (فهذه) كلها
 قد تغيرت احكامها بتغير الزمان اما للضرورة واما للعرف واما لقراين
 الاحوال وكل ذلك غير خارج عن المذهب لان صاحب المذهب لو كان
 في هذا الزمان لقال بها ولو حدث هذا التغير في زمانه لم ينص على خلافها
 وهذا الذي جراً المجتهدين في المذهب واهل النظر الصحيح من المتأخرين
 على مخالفة المنصوص عليه من صاحب المذهب في كتب ظاهر الرواية
 بناء على ما كان في زمانه كما مر تصریحهم به في مسألة كل حل على حرام
 من ان محمداً بنى ماقاله على عرف زمانه وكذا ما قدمناه في الاستحجار على
 التعليم (فان قلت) العرف يتغير مرة بعد مرة فلو حدث عرف آخر لم
 يقع في الزمان السابق فهل يسوغ للمفتي مخالفة المنصوص واتباع العرف
 الحادث (قلت) نعم فان المتأخرين الذين خالفوا المنصوص في المسائل
 المارة لم يخالفوه الا لحدوث عرف بعد زمن الامام فلهذا في اتباع عرفه
 الحادث في الالفاظ العرفية وكذا في الاحكام التي بناها المجتهد على ما كان
 في عرف زمانه وتغير عرفه الى عرف آخر اقتداء بهم لكن بعد ان يكون
 المفتي ممن له رأى ونظر صحيح ومعرفة بقواعد الشريعة حتى يميز بين
 العرف الذي يجوز بناء الاحكام عليه وبين غيره فان المتقدمين شرطوا
 في المفتي الاجتهاد وهذا مفقود في زماننا فلا اقل من ان يشترط فيه
 معرفة المسائل بشروطها وقيودها التي كثيرا ما يسقطونها ولا يصرحون
 بها اعتمادا على فهم المنقذ وكذا لا بد له من معرفة عرف زمانه واحوال
 اهله والتخرج في ذلك على استناد ماهر ولذا قال في آخر مشية المفتي
 لو ان الرجل حفظ جميع كتب اصحابنا لا بد ان يتلذذ للفنوى حتى

يهتدى اليه لان كثيرا من المسائل يحسب عنه على عادات اهل الزمان
 فيما لا يخالف الشريعة انتهى * وفي القنية ليس للمفتي ولا للقاضي ان يحكما
 على ظاهر المذهب ويتركا العرف انتهى ونقله منها في خزائن الروايات وهذا
 صريح فيما قلنا من ان المفتي لا يفتي بخلاف عرف اهل زمانه * ويقرب
 منه ما نقله في الاشباه عن البرازية من ان المفتي يفتي بما يقع عنده من المصلحة
 وكتبت في رد المختار في باب القسامة فيما او ادعى الولي على رجل من
 غير اهل المحلة وشهد اثنان منهم عليه لم تقبل عنده وقالوا تقبل
 الخ نقل السيد الحموي عن العلامة المقدسي انه قال توقفت عن
 الفتوى بقول الامام ومنعت من اشاعته لما يترتب عليه من الضرر
 العام فان من عرفه من المتمردين يتجاسر على قتل النفس في المحلات
 الخالية من غير اهلها معتمدا على عدم قبول شهادتهم عليه حتى قلت
 ينبغي الفتوى على قولها لاسيما والاحكام تختلف باختلاف الايام انتهى
 وقال في فتح القدير في باب ما يوجب القضاء والكفارة من كتاب
 الصوم عند قول الهداية ولو اكل الجاين اسنانه لم يفطر وان كان كثيرا
 يفطر وقال زفر يفطر في الوجهين انتهى مانصه * والتحقيق ان المفتي في
 الوقائع لا يبدله من ضرب اجتهاد ومعرفة باحوال الناس وقد عرف ان
 الكفارة تفتقر الى كمال الجنابة فينظر الى صاحب الواقعة ان كان ممن
 يعاف طبعه ذلك اخذ بقول ابي يوسف وان كان ممن لا اثر لذلك عنده
 اخذ بقول زفر انتهى (وفي) تصحيح العلامة قاسم * فان قلت قد
 يحكون اقوالا من غير ترجيح وقد يختلفون في التصحيح قلت * يعمل بمثل
 ما عملوا من اعتبار تغير العرف واحوال الناس وما هو الارفق بالناس
 وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه ولا يخلو الوجود من تمييز هذا
 حقيقة لا ظنا بنفسه ويرجع من لم يميز الى من يميز لبراه ذمته انتهى
 (فهنا) كله صريح فيما قلنا من العمل بالعرف ما لم يخالف الشريعة
 كالسكس والربا ونحو ذلك فلا بد للمفتي والقاضي بل والمجتهد من معرفة
 (احوال)

احوال الناس وقد قالوا ومن جهل باهل زمانه فهو جاهل وقد منا انهم
قالوا يفتى بقول ابي يوسف فيما يتعلق بالتعاضد لكونه جرب الوقائع وعرف
احوال الناس * وفي البحر عن مناقب الامام محمد الكركري كان محمد
يذهب الى الصباغين ويسئل عن معاملتهم وما يديرونها فيما بينهم انتهى
وقالوا اذا زرع صاحب الارض ارضه ما هو ادنى مع قدرته على الاعلى
وحب عليه خراج الاعلى قالوا وهذا يعلم ولا يفتى به كيلا يتجرى
الظلمة على اخذ اموال الناس * قال في العناية ورد بانه كيف يجوز
الكتمان ولو اخذوا كان في موضعه لكونه واجبا * واجيب باننا لو افترنا
بذلك لادعى كل ظالم في ارض ليس شأنها ذلك انها قبل هذا كانت
تزرع الزعفران مثلا فيأخذ خراج ذلك وهو ظلم وعدوان انتهى * وكذا
قال في فتح القدير قالوا لا يفتى بهذا لما فيه من تسلط الظلمة على اموال
المسلمين اذ يدعى كل ظالم ان الارض تصلح لزراعة الزعفران ونحوه
وعلاجه صعب انتهى (فقد) ظهر لك ان جود المفتى والقاضى على
ظاهر المنقول مع ترك العرف والقرائن الواضحة والجهل باحوال الناس
يلزم منه تضييع حقوق كثيرة وظلم خلق كثيرين (ثم اعلم) ان العرف
قسمان عام وخاص فالعام يثبت به الحكم العام ويصلح مخصصا للقياس
والاثر بخلاف الخاص فانه يثبت به الحكم الخاص مالم يخالف القياس او الاثر
فانه لا يصلح مخصصا (قال) في الذخيرة في الفصل الثامن من الاجارات
في مسألة مالو دفع الى حائك غز لا لينسجه بالثلاث ومشايخ بلخ كن نصير بن
يحيى ومحمد بن سلمة وغيرهما كانوا يميزون هذه الاجارة في الثياب لتعامل
اهل بلدهم في الثياب والتعامل بجهة بترك به القياس ويخص به الاثر
وتجوز هذه الاجارة في الثياب لتعامل بمعنى تخصيص النص الذي ورد
في قفيز الطحسان لان النص ورد في قفيز الطحسان لاني الحمايك الا ان
الحمايك اخيره فيكون واردا فيه دلالة فتى تركنا العمل بدلالة هذا النص
في الحمايك وعملنا بالنص في قفيز الطحسان كان تخصيصا لا تركا

وتخصيص النص بالتعامل جائز الا ترى اننا جازنا الاستصناع للتعامل والاستصناع بيع مائيس عنده وانه منهي عنه وتجوز الاستصناع بالتعامل تخصيص مثلا للنص الذي ورد في النهي عن بيع مائيس عند الانسان لا ترك النص اصلا لانا علمنا بالنص في غير الاستصناع قالوا وهذا بخلاف ما لو تعامل اهل بلدة فقير الطحان فانه لا يجوز ولا تكون معاملتهم معتبرة لانا لو اعتبرنا معاملتهم كان تركا للنص اصلا وبالتعامل لا يجوز ترك النص اصلا وانما يجوز تخصيصه وليكن مشايخنا لم يجوزوا هذا التخصيص لان ذلك تعامل اهل بلدة واحدة وتعامل اهل بلدة واحدة لا يخص الاثر لان تعامل اهل بلدة ان اقتضى ان يجوز التخصيص فترك التعامل من اهل بلدة اخرى يمنع التخصيص فلا يثبت التخصيص بالشك بخلاف التعامل في الاستصناع فانه وجد في البلاد كلها انتهى كلام الذخيرة (والواصل)

ان العرف العام لا يعتبر اذا لزم منه ترك المنصوص وانما يعتبر اذا لزم منه تخصيص النص والعرف الخاص لا يعتبر في الموضوعين وانما يعتبر في حق اهله فقط اذا لم يلزم منه ترك النص ولا تخصيصه وان خالف ظاهر الرواية وذلك كما في الالفاظ المتعارفة في الايمان والعادة التجارية في العقود من بيع واجارة ونحوها فتجوز تلك الالفاظ والعقود في كل بلدة على عادة اهله ويراد منها ذلك المعتاد بينهم وبمعاملون دون غيرهم بما يقتضيه ذلك من صحة وفساد وتحريم وتحليل وغير ذلك وان صرح الفقهاء بان مقتضاه خلاف ما اقتضاه العرف لان المتكلم انما يتكلم على عرفه وعادته وبقصد ذلك بكلامه دون ما اراده الفقهاء وانما تعامل كل احد بما اراده والالفاظ العرفية حقائق اصطلاحية يصير بها المعنى الاصلى كاللجواز اللغوي قال في جامع النصوص وابن مطلق الكلام فيما بين الناس ينصرف الى المتعارف انتهى * وفي فتاوى العلامة قاسم التحقيق ان لفظ الواقف والموصى والمالف والناذر وكل عاقد يحمل على عادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها وافقت لغة العرب ولغة الشارع اولا

(انتهى)

انتهى (ثم اعلم) اني لم ار من تكلم على هذه المسئلة بما يشفي الغليل
وكشفها يحتاج الى زيادة تطويل * لان الكلام عليها بطول * لاحتياجه
الى ذكر فروع واصول * واجوبة عما عسى يقال * وتوضيح ما بني على
هذا المقال * فاقصرت هنا على ما ذكرته * ثم اظهرت بعض ما ضمته
في رسالة جعلتها شرحا لهذا البيت * وضممتها بعض ما عنت * وسميتها
نشر العرف * في بناء بعض الاحكام على العرف * فمن رام الزيادة على
ذلك فليرجع الى ما هناك

ولا يجوز بالضعيف العمل * ولا به يجاب من جا يسأل
الا لعامل له ضروره * او من له معرفة مشهوره
لكنا القاضى به لا يقضى * وان قضى فحكمه لا يعنى
لا سيما قضائنا اذ قيدوا * براجع المذهب حين قلدوا
وتم ما نظمته في سلك * والحمد لله ختام مسك
قدمنا اول الشرح عن العلامة قاسم ان الحكم والفتيا بما هو مرجوح
خلاف الاجماع * وان المرجوح في مقابلة الراجح بمنزلة العدم والترجيح
بغير مرجح في المناقبالات ممنوع * وان من يكتفى بان يكون فتواه او عمله
موافقا لقول او وجه في المسئلة ويعمل بما شاء من الاقوال والوجوه من
غير نظر في الترجيح فقد جهل وخرق الاجماع انتهى * وقدمنا هناك
نحوه عن فتاوى العلامة بن حجر * لكن فيها ايضا قال الامام السبكي في
الوقف من فتاويه يجوز تقليد الوجه الضعيف في نفس الامر بالنسبة
للعمل في حق نفسه لافي الفتوى والحكم فقد نقل بن الصلاح الاجماع
على انه لا يجوز انتهى * وقال العلامة الشرنبلالي في رسالته العقد الفريد
في جواز التقليد مقتضى مذهب الشافعي كما قاله السبكي منع العمل بالقول
المرجوح في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه ومذهب الحنفية المنع عن
المرجوح حتى لنفسه لكون المرجوح صار منسوخا انتهى (قلت) التعليل
بانه صار منسوخا انما يظهر فيما لو كان في المسئلة قولان رجح المجتهد

عن أحدهما أو علم تأخر أحدهما عن الآخر والا فلا كما لو كان في
المسألة قول لأبي يوسف وقول لمحمد فانه لا يظهر فيه التصحیح لكن
صراده انه اذا صحیح أحدهما صار الآخر بمنزلة المنسوخ وهو معنى ما مر
من قول العلامة قاسم ان المرجوح في مقابلة الراجح بمنزلة العدم (ثم)
ان ما ذكره السبكي من جواز العمل بالمرجوح في حق نفسه عند الشافعي
مخالف لما مر عن العلامة قاسم وقدمنا مثله اول الشرح عن فتاوى
ابن حجر من نقل الاجماع على عدم الافتاء والعمل بما شاء من الاقوال *الا
ان يقال المراد بالعمل بالحكم والقضاء وهو بعيد ولا يظهر في الجواب اخذا
من التعبير بالتشهي ان يقال ان الاجماع على منع اطلاق التخيير اي بان
يختار ويتشهي مهما اراد من الاقوال في اي وقت اراد اما لو عمل بالضعيف
في بعض الاوقات لضرورة اقتضت ذلك فلا يمنع منه وعليه يحتمل
ما تقدم عن الشرنبلالي من ان مذهب الحنفية المنع بدليل انهم اجازوا
للمسافر والضعيف الذي خاف الريبة ان يأخذ بقول أبي يوسف بعدم
وجوب الغسل على المحتلم الذي امسك ذكره عند ما احس بالاحتلام الى
ان فترت شهوته ثم ارسله مع ان قوله هذا خلاف الراجح في المذهب
لكن اجازوا الاخذ به للضرورة (وينبغي) ان يكون من هذا القبيل ما ذكره
الامام المرفعياني صاحب الهداية في كتابه مختارات النوازل وهو كتاب
مشهور ينقل عنه شراح الهداية وغيرهم حيث قال في فصل النجاسة
والدم اذا خرج من الفروج قليلا قليلا غير سائل فذاك ليس بمائع وان
كثر وقيل لو كان بحال لو تركه اسال يمنع انتهى ثم اعاد المسألة في نواقض
الوضوء فقال ولو خرج منه شيء قليل ومسحه بخرقة حتى لو ترك بسيل
لا ينقض وقيل الخ وقد راجعت نسخة اخرى فرأيت العبارة فيها كذلك
ولا يخفى ان المشهور في عامة كتب المذهب هو القول الثاني المعبر عنه
بقيل واما ما اختاره من القول الاول فلم ار من سبقه اليه ولا من تابعه
عليه بعد المراجعة الكثيرة فهو قول ناشئ ولكن صاحب الهداية امام
(جليل)

جليل من اعظم مشايخ المذهب من طبقة اصحاب التخرج والصحيح كما
 مر فيجوز للمعذور تقليده في هذا القول عند الضرورة فان فيه توسعة
 عظيمة لاهل الاعتذار كما بيته في رسالتى المسماة الاحكام المخصصة بكى
 الجصه وقد كنت ابتليت مدة بكى المخصصة وام اجد ما يصح به صلاتى
 على مذهبنا بلا مشقة الا على هذا القول لان الخارج منه وان كان
 قليلا لكنه لو ترك يسيل وهو نجس وناقض للطهارة على القول المشهور
 خلافا لما قاله بعضهم كما قد بيته في الرسالة المذكورة ولا يصير به صاحب
 عذر لانه يمكن دفع العذر بالغسل والربط بنحو جملة مانعة للسيلان
 عند كل صلاة كما كنت افعله ولكن فيه مشقة وخرج عظيم فاضطررت
 الى تقليد هذا القول ثم لما عافانى الله تعالى منه اعدت صلاة تلك المدة
 والله تعالى المحرم * وقد ذكر صاحب البحر في الخيض في بحث الوان الدماء اقوالا
 ضعيفة ثم قال وفي المعراج عن فخر الأئمة او افقفت بشئ من هذه
 الاقوال في مواضع الضرورة طلبا للتيسير كان حسنا انتهى * وبه علم ان
 المضطر له العمل بذلك انشده كما قلنا وان المفتى له الافتاء به للمضطر فا
 مر من انه ليس له العمل بالضعيف والا الافتاء به محمول على غير موضع
 الضرورة كما علمته من مجموع ما قررناه والله تعالى اعلم * وينبغي ان يلحق
 بالضرورة ايضا ما قدمناه من انه لا يفتى بكفر مسلم كان في كفره اختلاف واو
 رواية ضعيفة فقد عداوا عن الافتاء بالصحيح لان الكفر شئ عظيم
 وفي شرح الاشياء للبرى هل يجوز للانسان العمل بالضعيف من الرواية
 في حق نفسه نعم اذا كان له رأى اما اذا كان عاميا فلم اراه لكن مقتضى
 تقييده بذى رأى انه لا يجوز للعامى ذلك قال في خزانة الروايات
 العالم الذى يعرف معنى النصومس والاخبار وهو من اهل
 الدراية يجوز له ان يعمل عليها وان كان مخالفا لمذهبه انتهى
 وتقييده بذى رأى اى المجتهد فى المذهب مخرج للعامى كما قال فانه
 يلزمه اتباع ما يستجدوا لكن فى غير موضع الضرورة كما علمته انفسا

(فان قلت) هذا مخالف لما قدمته سابقا من ان المفتي المجتهد ليس له
العدول عما اتفق عليه ابو حنيفة واصحابه فليس له الافتاء به وان كان
مجتهدا منقلا لانهم عرفوا الادلة وميزوا بين ماصح وثبت وبين غيره ولا
يبلغ اجتهاده اجتهادهم كما قدمناه عن النخاية وغيرها (قلت) ذلك
في حق من يفتي غيره ولعل وجهه انه لما علم ان اجتهادهم اقوى ليس
له ان يبنى مسائل العامة على اجتهاده الاضعف او لان السائل انما جاء
يستفتيه عن مذهب الامام الذي قلده ذلك المفتي فعليه ان يفتي بالمذهب
الذي جاء المستفتي يستفتيه عنه * واذا ذكر العلامة قاسم في فتاويه انه
سئل عن واقف شرط لنفسه التغيير والتبديل فصبر الوقف لزوجته فاجاب
اني لم اقف على اعتبار هذا في شيء من كتب علمائنا وليس المفتي الا
نقل ماصح عن اهل مذهبه الذين يفتي بقواهم ولان المستفتي انما
يسئل عما ذهب اليه ائمة ذلك المذهب لا عما ينبغي للمفتي انتهى * وكذا
نقلوا عن القفال من ائمة الشافعية انه كان اذا جاء احد يستفتيه عن
بيع الصبرة يقول له تسألني عن مذهبي او عن مذهب الشافعي وكذا
نقلوا عنه انه كان احيانا يقول لو اجتهدت فادى اجتهادي الى مذهب
ابي حنيفة فاقول مذهب الشافعي كذا ولكني اقول بمذهب ابي حنيفة
لانه جاء ليعلم ويستفتي عن مذهب الشافعي فلا بد ان اعرفه بان مفتي
بغيره انتهى * واما في حق العمل به لنفسه فان ظاهر جوازه له ويدل عليه
قول خزائن الروايات يجوز له ان يعمل عليها وان كان مخالفا لمذهبه اى
لان المجتهد يلزمه اتباع ما دى اليه اجتهاده ولذا ترى المحقق بن الهمام
اختار مسائل خارجة عن المذهب ومرة رجع في مسألة قول الامام
مالك وقال هذا الذي ادين به وقد منا عن التحرير ان المجتهد في بعض
المسائل على القول بتجزى الاجتهاد وهو الحق يلزمه التقليد فيما لا يقدر
عليه اى فيما لا يقدر على الاجتهاد فيه لاني غيره * وقولي لكنما القاضي
به لا يقضى الخ اى لا يقضى بالضعيف من مذهبه وكذا بمذهب الغير
(قال)

(قال) السلامة فاسم وقال ابو العباس احمد بن ادريس هل يجب
على الحاكم ان يحكم الا بالراجع عنده كما يجب على المفتي ان لا يفتي
الا بالراجع عنده اوله ان يحكم باحد الروايتين وان لم يكن راجعا عنده
جوابه ان الحاكم ان كان مجتهدا فلا يجوز له ان يحكم ويفتي الا بالراجع
عنده وان كان مقلدا جاز له ان يفتي بالمشهور في مذهبه وان يحكم
به وان لم يكن راجعا عنده مقلدا في رجحان المحكوم به امامه الذي
يقلده كما يقلده في الفتوى واما اتباع الهوى في الحكم والفتيا فحرام
اجماعا واما الحكم والفتيا بما هو مرجوح فخلافا لاجماع انتهى * وذكر
في البحر لو قضى في المجتهد فيه مخالفا لرأيه ناسيا لمذهبه نفذ عند ابي حنيفة
وفي العامة روايتان وعندهما لا ينفذ في الوجهين واختلف الترجيح في
الخاتمة اظهر الروايتين عن ابي حنيفة نفاذ قضايه وعليه الفتوى وهكذا
في الفتاوى الصغرى * وفي المعراج معزيا الى المحيط الفتوى على قولهما
وهكذا في الهداية * وفي فتح القدير فقد اختلف في الفتوى والوجه في هذا
الزمان ان يفتي بقولهما لان التارك لمذهبه عمدا لا يفعله الا الهوى باطل
لان قصد جيل واما النامى فلان المقلد ماقلده الا يحكم بمذهبه لا بمذهب
غيره هذا كله في القاضى المجتهد فاما المقلد فافلا ولاه يحكم بمذهب ابي
حنيفة فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى هذا الحكم انتهى
ما في الفتح انتهى كلام البحر * ثم ذكر انه اختلفت عبارات المشايخ في
القاضى المقلد والذي حط عليه كلامه انه اذا قضى بمذهب غيره او برواية
ضعيفة او بقول ضعيف نفذ واقوى ما تمسك به ما في البراز يذعن شرح
الطحاوى اذا لم يكن القاضى مجتهدا وقضى بالفتوى ثم تبين انه على خلاف
مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه وله ان ينقضه كذا عن محمد وقال الثاني

ليس له ان ينقضه ايضا انتهى * لكن الذي في القنية عن المحيط وغيره
ان اختلاف الروايات في قاض مجتهد اذا قضى على خلاف رايه والقاضي
المقلد اذا قضى على خلاف مذهبه لا ينفذ انتهى * وبه جرم المحقق في
فتح القدير وتليذه العلامة قاسم في تصحيحه (قال) في النهر وما في
الفتح يجب ان يعول بتليذه في المذهب وما في البرازية محمول على رواية
عنهما فصار الامر ان هذا منزل منزلة الناسي لمذهبه وقد مر عنهما في
المجتهدين لا ينفذ فالمقلد اولى انتهى * وقال في الدر المختار قلت ولا سيما في زماننا
فان السلطان ينص في منشوره على نهيه عن القضاء بالاقوال الضعيفة
فكيف بخلاف مذهبه فيكون معزولا بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه فلا
ينفذ قضاؤه فيه وينقض كما بسط في قضاء الفتح والبحر والنهر وغيرها
انتهى (قلت) وقد علمت ايضا ان القول الرجوح بمنزلة العدم مع
الراجع فليس له الحكم به وان لم ينص له السلطان على الحكم بالراجع
وفي فتاوى العلامة قاسم وليس للقاضي المقلد ان يحكم بالضعيف
لانه ليس من اهل الترجيح فلا يعدل عن الصحيح الا قصد غير
جبل ولو حكم لا ينفذ لان قضاء قضاء بغير الحق لان الحق هو
الصحيح * وما نقل من ان القول الضعيف يتقوى بالقضاء المراد به قضاء
المجتهد كما بين في موضعه مما لا يحتله هذا الجواب انتهى * وما ذكره من
هذا المراد صرح به شيخه المحقق في فتح القدير * وهذا اخر ما اردنا ايراده
من التقرير * والتوضيح والتحرير * بهون الله تعالى العليم الغبير * اسأله
سبحانه ان يجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم * موجبا للفوز اليه يوم
الموقف العظيم * وان يصفو عما جنيته واقتطفه من خطأ واوزار * فانه

(العزيز)

العزیز الغفار * والحمد لله تعالیٰ اولا و آخراً و باطناً و ظاهراً والحمد لله الذی
 بنعمته تتم الصالحات و صلی الله تعالیٰ علی سیدنا محمد و علی اله و صحبه
 و سلم و الحمد لله رب العالمین تجز ذلك بقلم جامعة الفقیر محمد عابدین خفراً
 الله تعالیٰ له و الوالديه و مشایخه و ذریته و المسلمین امین و ذلك
 فی شهر ربیع الثانی سنة ثلاثه واربعم و مائتین و الف



تم طببعها فی مطبعة معارف ولاية سوریه الجلیلة مشموله
 بتصحيح مصححها الحقیر ابی الخیر عابدین عفا الله تعالیٰ
 عنه و عن المسلمین فی ٢٩ جمادی الثانیة
 سنة ١٣٠١



